



الموضوع

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة

إشراف الأستاذ(ة):

إعداد الطالب(ة):

السبتي وسيلة ■

طارق تومي ■

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

م

١٤٢٠

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدنا على جميع المعلومات حول التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار من خلال أدواته الأكثر استخداما (النسب المالية، ومؤشرات التوازن) وقد هدفت هذه الدراسة إلى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب G.M.Sud وتوصلنا إلى:

يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي ، اتخاذ القرار، النسب المالية، أدوات التحليل

المالي.

Résume :

Cette étude traite le sujet du rôle de l'analyse financière dans la prise de décision dans l'institution économique pour atteindre les objectifs de cette étude et pour répondre à questions, nous nous sommes appuyés sur toutes l'information sur l'analyse financière et le processus de prise de décision. Les outils les plus utilisés : (trois indicateurs financiers , ratios financiers)

Cette étude a visité les molènes G.M.Sud et nous avons atteint .

– L'analyse financière est un moyen efficace de prise de décision et de rationalisation , elle aide le gestionnaire financier de l'entreprise et divulgue sa politique et les conditions qu'elle travaille

– **Les mots clés : -l'analyse financière –La prise de décision – Ratios financiers – Outils d'analyse financière.**

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع التي نأمل من خلاله أن يكون ثمرة ناجحة تطرح بذور خير لأجيال صاعدة نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل غـ قال إلياس الذي أشرف على مذكرتي هذه والذي ساهم بنصائحه وتوجيهاته الصائبة.

أتقدم إليه بالشكر الجزيل والإمتنان له .

إلى كل من ساعدنا من قريب ومن بعيد .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
	بسملة	01
	شكر وعرفان	02
	فهرس المحتويات	03
	مقدمة	
الفصل الأول مدخل إلى التحليل المالي		
	تمهيد	04
	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	05
	المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وأهدافه	06
	المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي و خصائصه	07
	المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي	08
	المبحث الثاني: دراسة الميزانية المالية و الوظيفية	09
	المطلب الأول: الميزانية المالية	10
	المطلب الثاني: الميزانية الوظيفية	11
	المطلب الثالث: أشكال قانونية للميزانية المالية و الوظيفية	12
	المبحث الثالث: وسائل وأدوات التحليل المالي	13
	المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي	14
	المطلب الثاني: أنواع النسب المالية	15
	خلاصة الفصل	16
الفصل الثاني اتخاذ القرارات المالية		
	تمهيد	17
	المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات	18
	المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار	19
	المطلب الثاني: اتخاذ القرار	20
	المطلب الثالث: خصائص وأساليب اتخاذ القرار	21

	المبحث الثاني: القرارات المالية	22
	المطلب الأول: مفهوم القرارات المالية	23
	المطلب الثاني : أهداف القرارات المالية	24
	المطلب الثالث: أنواع القرارات المالية	25
	المبحث الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات	26
	المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار	27
	المطلب الثاني: دور النسب واستخدامها في اتخاذ القرار	28
	خلاصة الفصل	29
الفصل الثالث		
دراسة حالة مطاحن كبرى للجنوب G.M.S		
	تمهيد	31
	المبحث الأول : تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	32
	المطلب الأول: نظرة عامة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.	33
	المطلب الثاني: أهمية وأهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	34
	المطلب الثالث : تقديم وحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	35
	المبحث الثاني: عرض الميزانية وجدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة للفترة (2014-2016)	36
	المطلب الاول: الميزانية المالية للفترة (2014-2016)	37
	المطلب الثاني: جدول حساب النتائج لفترة (2014-2016)	38
	المبحث الثالث: معالجة البيانات المقدمة من طرف المؤسسة	39
	المطلب الاول: تحليل الميزانية المالية المختصرة :	40
	المطلب الثاني: دراسة وتحليل التوازنات المالية	41
	المطلب الثالث: تحليل النسب المالية	42
	خلاصة الفصل	43
	الخاتمة	44
	قائمة المراجع والمصادر	45
	الملاحق	46

فهرس الجداول

الصفحة	فهرس الجداول	الرقم
	عناصر الخصوم الجارية	01
	تصنيف العمال حسب المديریات لدى وحدة الدقیق والفرینه .	02
	تشكيلة منتجات وحدة الدقیق والقرینه لمؤسسة (GMSud)	03
	الميزانية المالية جانب للأصول للفترة (2016-2014)	04
	الميزانية المالية جانب الخصوم للفترة (2016-2014)	05
	جدول حساب النتائج لفترة (2016-2014)	06
	جانب الأصول	07
	جانب الخصوم	08
	حساب رأس مال العامل	09
	حساب رأس المال العامل الخاص	10
	حساب رأس المال العامل الأجنبي	11
	حساب رأس المال العامل الاجمالي	12
	احتياجات في رأس المال العامل	13
	حساب رأس المال العامل الاجمالي	14
	حساب رأس المال العامل الاجمالي	15
	نسب الربحية (المردودية)	16

فهرس الأشكال

الصفحة	فهرس الأشكال	الرقم
	الميزانية المالية	01
	يوضح الميزانية الوظيفية المختصرة	02
	الاحتياج في رأس مال العامل	03
	الخصائص الشخصية لمتخذ القرار .	04
	القرارات المالية	05
	مراحل تقييم المقترح الإستثماري وأساليب التقييم	06
	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	07

مقدمة كلمة

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية واقتصادية والأبحاث الميدانية فهي النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي حيث تحتوي على عدة وظائف منها: وظيفة التصنيع، البيع الموارد البشرية.... الخ، فمن أهم تلك الوظائف الوظيفة المالية، حيث ينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة وتجاوز المصائب و عقبات المالية من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي وضمان الحد الأدنى من الربحية وحفاظا على مستوى المعقول من سيولة و من بين الوظائف الوظيفة المالية، التحليل المالي فالمحلل المالي يقوم بتحليل القوائم المالية بهدف تخطيط واتخاذ القرارات ومقارنتها مع ما هو مخطط، والتحليل المالي هو أفضل أداة للكشف عن أداة المؤسسة.

إذن التحليل المالي هو علم له قواعد و معايير وأسس يهتم بتجميع البيانات ومعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم اخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط وعلاقة فيما بينها فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين خصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة وعلاقة بين أموال الملكية والتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى علاقة بين الإيرادات و المصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

المجال المالي كغيره من المجالات الإدارية يتطلب صلاحية في اتخاذ القرارات المالية. أن الفرد يمتلك من الصفات والمهارات ما تمكنه من اتخاذ النسبة العظمى من القرارات السديدة من الناحية النظرية يعني القرار السليم هو القرار الذي يترتب عليه زيادة قيم السهم ولذا ما تم إدخال عامل الوقت فهذا يعني أن القرار قد يكون سليما في لحظة معينة، ولكن يستلزم إعادة النظر فيه فيما بعد، أي أنه أصبح في لحظة أخرى قرارا خاطئا لذلك ينبغي الأخذ في الحسبان عنصر الزمنى بحيث يعدل القرار إذا تطلب الأمر للمحافظة على قيم

السهم في المستوى المرغوب وإلا قد يتصف القرار بالجمود، وهو ما يعني اتخاذ قيمة السهم إلى الانخفاض.

أولاً: الإشكالية:

تعتبر عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة بالشيء الصعب بحيث لا يمكن إعطاء قرار كامل وصائب بدون تحليل مالي فهو يعتبر المساعد الأهم بالنسبة لمتخذي القرارات من خلال أدواته المستخدمة في إعطاء الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

– هل التحليل المالي دور في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية؟

للإجابة على هذا التساؤل يتطلب تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

– هل التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها.

– هل القرارات المالية من طرف المسيرين يكون عن طريق معطيات التحليل المالي.

– هل يتم الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة

الاقتصادية

ثانياً: الفرضيات

– التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها

– اتخاذ القرارات المالية الرشيدة من طرف المسيرين، يكون عن طريق معطيات

التحليل المالي .

– يتم الاعتماد التحليل المالي لاتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية

ثالثاً: مبررات اختيار البحث

– الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع

– أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الذي يتبلور في دور التحليل المالي

في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة

– الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

رابعاً: أهمية الدراسة

إن الأهمية التي تكتسبها هذه الدراسة تتمثل في:

- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقى اهتمام كبير في ميدان التسيير و إدارة مالية والمؤسسة.
- التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ القرارات.

خامساً: أهداف الدراسة

- التعرف على أهمية التحليل المالي والأساليب المستخدمة.
- كيف يتم تحديد قرارات مالية عن طريق نتائج التحليل المالي.
- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.

سادساً: المنهج المتبع

أما عن المنهج المتبع فقد اعتمدنا على الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي حيث في الجانب النظري تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي لدراسة ووصف مختلف البيانات المتعلقة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي اعتمد على الأسلوب التحليلي من خلال التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة وكذا التحليل لميزانيتها.

سابعاً: أدوات البحث

- الكتب المتخصصة في مجال البحث (كتب مالية)
- الأطروحات والرسائل الجامعية
- تقارير وملتقيات
- مواقع الانترنت

ثامناً: حدود الدراسة

-حدود زمنية: الفترة التي تم اختيارها للإجراء هذه الدراسة هي من 2014 إلى غاية نهاية 2016 .

-حدود مكانية: تمت هذه الدراسة في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب GMS .

تاسعا: الدراسات السابقة

1. دراسة اليمين سعادة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير جامعة باتنة 2009/2008 بعنوان استخدام التحليل المالي بتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها وأسقطت دراستها المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة .
2. دراسة شناي عبد الكريم مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير جامعة باتنة 2009/2008، في رسالته معنونة تكييف القوائم المالية المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية، دراسة مدى صلاحية القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري منذ 1975 وهل أصبح من الضروري تكييفها وفق المعايير الدولية وأسقط دراسته على المطاحن الكبرى للجنوب GMS.

عاشرا: هيكل البحث

لقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول متكاملة وخاتمة والهدف من هذا التقسيم هو الإحاطة بالموضوع والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختيار الفرضيات التي انطلق منها البحث.

لقد جاء الفصل الأول تحت عنوان مدخل إلى التحليل المالي حيث تطرقنا إلى ثلاث مباحث رئيسية، تناولنا فيها ما يلي: المبحث الأول ماهية التحليل المالي أما المبحث الثاني تم فيه دراسة الميزانية المالية والوظيفية والمبحث الأخير درسنا فيه وسائل وأدوات التحليل المالي .

وجاء في الفصل الثاني اتخاذ القرارات المالية حيث تطرقنا إلى ثلاث مباحث رئيسية تناولنا فيهم المبحث الأول ماهية اتخاذ القرارات والمبحث الثاني يشمل القرارات المالية وفي الأخير المبحث الثالث يبين دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات.

وجاء في الفصل الثالث والأخير دراسة حالة مطاحن كبرى للجنوب GMS ويحتوي على ثلاثة مباحث، الأول تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، والمبحث الثاني عرض الميزانية وجدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة للفترة (2014-2016) وأخير المبحث الثالث عالجا فيه البيانات المقدمة من طرف المؤسسة.

الفصل الأول

مدخل إلى التقييم الذاتي

تمهيد:

تزايدت أهمية التحليل المالي في الآونة الأخيرة نتيجة ظهور المشاريع ذات الأغراض المختلفة و زيادة حجم معاملاتها و أنشطتها مع بعضها وزيادة حدة المنافسة بينها. فظهرت فئات وجهات متعددة تحتاج إلى التحليل المالي واستخدام نتائجه في تقييم المنشآت القائمة وكشف مواطن ضعفها و تلاقيها بالمستقبل ثم تعزيز مواطن القوة مع المنشأة وأنشطتها. لقد أصبح التحليل المالي أحد الوسائل التي توفر المعلومات عن المنشآت ويمكن الاستفادة من هذه المعلومات عن التعامل في السوق المالية التي تتعامل معها المنشأة ، إضافة إلى ان التحليل المالي يوفر عدد من المؤشرات المناسبة والملائمة لتقييم أداء المنشآت التي يتعامل معها المستثمرون أفرادا كانوا أم مؤسسات. ان التوسع الهائل الأنشطة التي تمارسها المنشآت المختلفة جعل لإدارات هذه المنشآت الحاجة الدائمة للمعلومات والمؤشرات التي يسترشد بها لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

وبالنظر لما سبق سنتطرق في هذا الفصل لإثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: دراسة الميزانية المالية و الوظيفية

المبحث الثالث: وسائل و ادوات التحليل المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أكثر مجالات علوم التسيير تطوراً ، حيث يلعب هذا الفرع من علوم التسيير دور المنسق بين المجموعة مجالات التسيير الأخرى، فما من وظيفة أو مصلحة أو مديرية داخل مؤسسة إلا وتستعين بتقنيات التحليل المالي لتنفيذ قراراتها وتطبيق خططها وتحقيق أهدافه.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وأهدافه

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً للحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال دورات وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل تغيرات الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

أولاً: مفهوم التحليل المالي

لقد وردت عدة تعاريف لتحليل المالي منها مايلي:

مفهوم 1: يعرف بأنه عملية التحويل الكم الهائل من البيانات المادية والتاريخية المدوخة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى لم أقل من معلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.⁽¹⁾

مفهوم 2: يقصد بالتحليل المالي قيام المنشأة بالبحث والتحري التفصيلي عن معلومات التي تفصح عن مضمون علاقات التي تربط بين البنود في قائمتين الميزانية العمومية والدخل، وتغيير أسباب نشوء هذه العلاقات.⁽²⁾

مفهوم 3: هو عبارة عن دراسة الوضعية المالية او الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة و ذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات و تقييم اداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي والحاضر، ويعرف ايضا انه مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة اي تحليل نشاط و المردودية و التوازن المالي و تمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية اي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل وعلى اساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين الوضعية⁽³⁾.

وبالتالي التحليل المالي هو عبارة عن معالجة بيانات المالية لتقييم الاعمال وتحديد الربحية على مدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسبة ونماذج رياضية تهدف الى الحصول على

(1) سعدون مهدي الساقى وآخرون، الإدارة المالية النظرية التطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 99 .

(2) علي عباس ، الإدارة المالية ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 69.

(3) مفلح عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي دار المستقبل للنشر ، عمان 2000 ، ص 79.

معلومات تستخدم في تقييم الاداء واتخاذ القرارات الرشيدة كما يعتبر التحليل المالي مكون اساسي من المكونات القوية ومنافسة التي تساعد على فهم افضل لمواطن القوة و الضعف (1).

ثانيا: اهمية التحليل المالي

(1) تقييم نشاط منشآت الاعمال بشكل عام و يتم ذلك عن طريق :

أ. تقييم نتيجة نشاط منشآت الاعمال من حيث الربح او خسارة خلال فترة او فترات مالية معينة

ب. تقييم المركز المالي لمنشأة الاعمال في تاريخ معين.

ج. مقارنة البيانات و المعلومات الفعلية مع البيانات ومعلومات مخططة (المعايير) وتحديد الانحرافات

وبالتالي تحليلها و معرفة اسبابها باستخدام بعض الاساليب الرياضية و الاحصائية و بناء النماذج.

(2) يساعد التحليل المالي منشأة الاعمال في رسم الاهداف .

(3) يساعد التحليل المالي ادارة المنشأة الاعمال في عملية الرقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات

حال حدوثها.

(4) يساعد التحليل المالي على إعطاء صورة دقيقة على علاقة منشآت الاعمال مع بعضها البعض وعلاقتها مع

المؤسسات والوحدات الحكومية.

(5) تتعرض كثير من المنشآت الاعمال والفشل أو الى مشاكل تقنية اقتصادية و آلية نتيجة سوء الادارة المالية

ويأتي التحليل المالي لدراسة هذه المشاكل و تقديم النصح و الاستشارة لمعالجتها(2).

المطلب الثاني : أنواع التحليل المالي و خصائصه

اولا: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي، باعتباره أنواع متعددة يكمل بعضها البعض، وهذه الأنواع ناتجة

استنادا إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1. البعد الزمني للتحليل :

أ. التحليل الأفقي: يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فقرة من فقرات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات

متعددة لمعنى آخر إذا ما يريد دراسة ربحية الشركة لمدة خمس سنوات ماضية فإن تأخذ الكشوفات سنوات

(1) أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير جامعة محمد خيضر

بسكرة ، 2016/2015، ص 22

(2) حمزة الشمخي، وآخرون، إدارة مالية الحديثة (منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات) ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 1998، ص 43.

الخمس الماضية وتلاحظ فيها ربحية الشركة ومقارنتها سنة بعد أخرى لاستنتاج مؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية ، وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المنشأة و مقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات ماضية.⁽¹⁾

ب. **التحليل العمودي** : ويعني مقارنة مقدار معين في سنة معينة بالمقدار الآخر داخل نفس السنة وأكثر وضوحا إذا ما أريد معرفية ربحية المنشأة لإحدى السنوات ولتكن 2000 فإنه تأخذ الربحية لهذه السنة وتنسب الى مبيعات سنة 2000 وبالتالي يمكن الحصول على معدل الربحية التجارية لتلك السنة دون سنوات أخرى.⁽²⁾

ثانيا: التحليل المالي من حيث طبيعته

أ. **التحليل الداخلي**: ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال أم مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المخصصة داخل منشأة الأعمال.⁽³⁾

ب. **التحليل الخارجي**: ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم منشأة الأعمال، ومركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المخصصة من خارج المنشأة.⁽⁴⁾

ثالثا: خصائص المحلل المالي

1. أن يكون لطيفا ومحبا للآخرين ولديه ميل لإنشاء العلاقات معهم .
2. أن يكون تفكيره منضما وعقله بارعا في تحليل وتصنيف الأشياء.
3. أن يكون لديه ميل طبيعي لاستفسار عن كل ما يحيط به .
4. أن يكون لديه القدرة على الاستفادة مما يجمعه من معلومات .
5. أن يكون لديه بعد نظر عن دراسته .
6. أن تكون لديه رغبة في البحث عن الحقائق.
7. أن تتصف أحكامه بأمانة ونضج والموضوعية .⁽⁵⁾

(1) أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مرجع سابق، ص 22.

(2) عبد الستار الصياح وسعود العامدي، الإدارة المالية (أطر نظرية وحالات عملية) ط3، دار وائل للنشر ، 2007، ص 53..

(3) حمزة شمخي ، الإدارة المالية الحديثة ، المرجع السابق ، ص 49.

(4) نفس مرجع، ص 49.

(5) أوعمران وردة ، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة تطبيقية للوضع المالية بواسطة التحليل المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة - (OPGI) ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، جامعة أكلي محند أوالحاج ، البويرة ، سنة 2014 / 2015 ، ص 29.

المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكيل في مجملها المنهج العلمي لتحليل ، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل.

ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معنية تتعلق بموضوع التحليل تساعده في وضع التطورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج:

بصفة عامة أن الخطوات التحليل مالي هي:

1. تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات الجارية، أو التحليل الأغراض تقييم أداء النهائي أو تحليل إنتاجية العمل...إلخ.
2. جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من تحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات ، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنوعها لفترة معينة.
3. تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبالأسرع وقت وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي الكادر الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو الفريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل .
4. تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على أدوات المستخدمة .
5. تحليل مؤشرات التي يتم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها مستقبلي.
6. كتابة الإستنتاجات والتوصيات النهائية.⁽¹⁾

(1) وليد ناجي الحياي ، اتجاهات حديثة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، بدون دار نشر ، 2004 ، ص 25 ، 26.

المبحث الثاني : دراسة الميزانية المالية و الوظيفية

المطلب الأول: الميزانية المالية

سنتناول في هذا المطلب الميزانية المالية من بينها تعريفها أصولها لحصولها شكل الميزانية المالية.

- مفهوم الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية أداة فعالة في عملية التحليل إذا تعمل على إبراز نقاط الضعف والقوة في الهيكل الحالي للمؤسسة وتعتمد الميزانية مالية يتم إنشاء الميزانية المالية بمراعاة ميزتان أساسيتين:

✓ مبدأ درجة الاستحقاق المتزايد: ويكون على مستوى الخصوم أي بدلالة الزمن فتجد الأموال الخاصة بالدرجة الأولى حيث ان درجة استحقاقها صفرية والدرجة الثانية تجدها بالتدرج الطويل ثم المتوسط ثم القصير الأجل.

✓ مبدأ درجة السيولة المتزايدة: أي المدة الزمنية التي تتطلبها كي تتحول إلى السيولة وهذا بالنسبة إلى الأصول فتجد أولاً الإستثمارات لان تحويلها إلى السيولة فيستغرق مدة طويلة ثم تجد المخزونات ثم تجد الحقوق. أولاً: الأصول

سيعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول مبدأً أساسياً هو مبدأ السيولة لمقياس أساسي لتحديد العناصر التي يبقى في المؤسسة الأكثر من سنة والعناصر التي تتحرك خلال السنة أو الدورة الاستغلالية وحسب هذا المبدأ فان الأصول تنقسم إلى قسمين أساسيين:

(أ) القيم الثابتة: وتضم القيم المعنوية والاستثمارات

(ب) القيم الثابتة الأخرى: وتشمل ما يلي: (1)

- مخزون العمل : هو ذلك المخزون الأدنى الذي يضعه للمؤسسة الاستمرارية في نشاطها العادي رغم التغيرات التي قد تطرأ على السوق، وبالتالي يجب على المؤسسة الاحتفاظ على المخزون الاحتياطي باستمرار.

- سندات المساهمة: تشكل بطبيعتها مساهمة المؤسسات في رأس المال مؤسسات أخرى وبالتالي تبقى الغير لمدى تفوق السنة ولهذا تظم إلى القيم الثابتة.

(1) أعرمان وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة تطبيقية للوضعية المالية بواسطة التحليل المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة - OPGI ، مرجع سابق ، ص ص 34.

- **الكفاءات المدفوعة:** وهي مجموعة القيم التي تضعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمان. فتضم إلى القيم الثابتة إلا إذا كانت هناك كشوفات المؤسسة ما يدل على غير ذلك كاسترجاع جزء أو كل الكفاءات المدفوعة.

وهناك مبالغ لمختلف عناصر المخزونات أو الحقوق والتي تبقى في المؤسسة لمدة تزيد عن سنة ولذلك تنظم إلى القيمة الثابتة مثل التسبيقات، أقساط على الاستثمارات وأوراق المالية تحت التحصيل.....الخ.⁽¹⁾ ومن كل ما سبق:

$$\text{الأصول الثابتة} = \text{القيم الثابتة} + \text{قيم ثابتة الأخرى}$$

ثانياً: الأصول المتداولة: تستعملها المؤسسة في دورة واحدة ونجد:

- ✓ **قيم الاستغلال:** وهو الجزء المتبقي من المخزون بعد طرح مخزون العمل الذي يبقى في المؤسسة لمدة تتجاوز السنة .
 - ✓ **قيمة غير جاهزة أو القيمة القابلة للتحقيق:** وتشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير من الزبائن سندات التوظيف وسندات المساهمة التي لا تتجاوز مدة اشهراتها السنة.
 - ✓ **قيمة جاهزة:** هي القيمة التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، الحساب الجاري البريدي والبنكي.⁽²⁾
- ثالثاً: تعديل عناصر الخصوم:**

ترتيب عناصر الخصوم على أساس مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية ونميز بين مجموعتين الأولى وهو الاموال الدائمة والثانية الديون القصيرة الاجر.

- ✓ **الأموال الدائمة:** ترتب هذه المجموعة حسب مدة الاستحقاق فنجد الجزء الأول وهو مجموعة الخاص التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة أي رأسمالها الخاص بالإضافة إلى الاحتياطات والنتائج رهن التخصص والمؤونات غير المبررة بعد طرح نسبة الضريبة منها

(1) أعرمان وردة، مرجع سابق، ص 35

(2) اوراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للمؤسسة في اتخاذ القرارات الحالية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والحسابية جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016 ، ص 30.

أما الجزء الثاني فهو مجموع الديون الطويلة أو متوسطة مدى وحسابات الشركات للمدى الطويل وديون الاستثمار والديون المالية... الخ.

✓ **ديون قصيرة الأجل:** تشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن سنة وتشمل الموردين الضرائب الواجبة الدفع، التسيقات وجزء من النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء حسابات الشركات قصيرة المدى إلى عناصر أخرى.⁽¹⁾

المطلب الثاني: الميزانية الوظيفية

أولاً: مفهوم الميزانية الوظيفية

إن تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية، سينجز عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل، وهذا ما سنتعرض له من خلال الميزانية الوظيفية واستخراج المؤشرات المالية الأساسية تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات هي: ⁽²⁾

- **مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:** تتشكل الموارد من مصدر التمويل المتوسطة وطويلة المدى مثل الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل والاستهلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات أما الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

- **مستوى استخدامات استغلال وموارد الاستغلال:** و تتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة في القرض والعملاء و موارد تمويلها المتمثلة في المورد.

- **مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال:** وهو كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة و تلك الحركات المالية الطبيعية الاستثنائية.

- **مستوى الخزينة:** وتتضمن استخدامات الخزينة في المساحات و موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية.

ثانياً: عناصر الميزانية الوظيفية

يتم إعداد الميزانية الوظيفية على أساس تصنيف اقتصادي و ذلك بعد تعديل ومعالجة بعض بنود الميزانية المالية، تظهر الميزانية الوظيفية ثلاثة بنود أساسية و هي: ⁽³⁾

- **الاستخدامات الثابتة التي تكون دورة الاستثمار.**

⁽¹⁾ اوراغ خولة ، مرجع سابق، ص 30.

⁽²⁾ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التيسير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006، ص ص 80 - 81.

⁽³⁾ نجار حياة ، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2016/2015، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، الجزائر، ص 30.

-الأصول و الخصوم المتداولة " تجارية " التي تكون دورة الاستغلال.

-المواد الدائمة التي تكون دورة التمويل.

(1) **الاستخدامات الثابتة:** تضم التدفقات الاستثمارات المتمثلة أساسا في الأصول الثابتة الإجمالية في الميزانية

المحاسبية المالية أي كل الاستثمارات المادية و المالية و المعنوية بما فيها الأعباء الواجبة التوزيع على عدة دورات.

(2) **الموارد الدائمة:** تتمثل في الأموال الخاصة والديون مالية التي تحصل عليها المؤسسة المعنية.

تعتبر مخصصات الأعباء والخسائر من موارد الدورة وتدرج ضمن الأموال الخاصة على اعتبار انها

احتياجات تخط بها المؤسسة لمواجهة أعباء أو خسائر مستقبلية.

كذلك الحال بالنسبة لنتيجة الدورة فتظهر غير موزعة وذلك على اعتبار أن إعداد الميزانية الوظيفية يكون

قبل توزيع النتيجة.

تتكون الديون المالية من القروض البنكية والقروض السندية فضلا من ديون مالية أخرى باستثناء

التسبيقات البنكية.

علاوات تسديد السنوات والفوائد الجارية على الديون الخاصة التي لم يحن تاريخ، تسديدها وذلك باعتبارها

ديون قصيرة لا تضطلع بتمويل تجارة الاستثمار. (1)

(3) **الأصول و الخصوم الجارية:**

-**الأصول الجارية:** إن الأصول الجارية تخص نشاط المؤسسة و بالتالي فإنها تشكل دورة الاستغلال لخارج

الاستغلال كل ما يتعلق بالنشاط الذي وجدت من اجله المؤسسة و ما ينجر عنه و ينطوي تحته استغلالا. وعلى

العكس من ذلك كل نشاط تقوم به المؤسسة ولا يتعلق مباشرة بنشاطها الرئيسي التي وجدت من اجله، يعتبر

خارج الاستغلال إن العمليات خارج الاستغلال هي عمليات استثنائية غير مؤهلة للتكرار .

-**الخصوم الجارية:** تنقسم بدورها إلى ديون الاستغلال و خارج الاستغلال مثلما يوضحه لنا الجدول التالي: (2)

(1) نجار حياة، مرجع سابق، ص 30.

(2) نفس المرجع ، ص 31.

جدول رقم (01): عناصر الخصوم الجارية

ديون خارج الاستغلال	ديون الاستغلال
<ul style="list-style-type: none"> - ديون على الاستثمارات - ضرائب على أرباح الشركات - ديون متنوعة الأرباح الموزعة على الشركاء. الفوائد على الأصول المالية التي لم يحن تاريخ استغلالهما - نواتج مقيدة سلفا خارج الاستغلال 	<ul style="list-style-type: none"> - التسيقات التجارية المحصلة من الزبائن - الموردون و الحسابات المماثلة - الديون الجبائية و الاجتماعية - ديون أخرى للاستغلال - نواتج مقيدة سلنا للاستغلال

المصدر: نجار حياة ، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 32

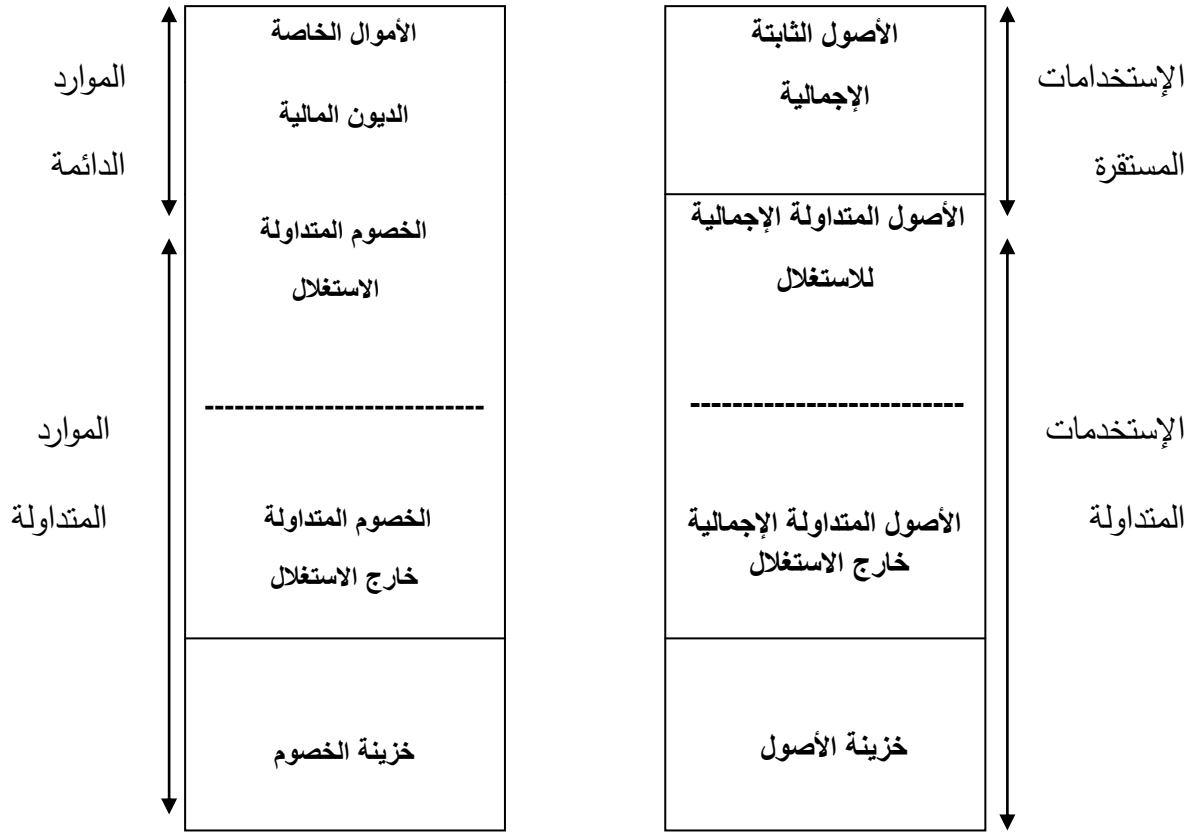
المطلب الثالث: أشكال الميزانية المالية و الوظيفية المختصرة

أولاً: شكل الميزانية المالية

الخصوم	الأصول
<ul style="list-style-type: none"> أموال دائمة { <ul style="list-style-type: none"> الأموال الدائمة الرأسمال الاجتماعي الديون التي تزيد مدتها عن سنة (طويلة ومتوسطة الأجل) أموال قصيرة الأجل { <ul style="list-style-type: none"> قروض قصيرة الأجل الديون التي تقل مدتها عن السنة 	<ul style="list-style-type: none"> أصول ثابتة { <ul style="list-style-type: none"> الأصول التي تزيد مدتها عن سنة (طويلة ومتوسطة الأجل) بالقيمة الحقيقية أصول متداولة { <ul style="list-style-type: none"> الأصول التي تقل مدتها عن سنة

شكل رقم (01): الميزانية المالية

المصدر : لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2012 ص



الشكل رقم (02) : يوضح الميزانية الوظيفية المختصرة

المصدر: نجار حياة ، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 32

المبحث الثالث: وسائل وأدوات التحليل المالي

إن القيام بأي مشروع يستوجب التعرف على الإمكانيات المادية و المالية لدى المؤسسة وهذا لا يكون إلا بإستعمال التحليل المالي بإعتباره نقطة بداية الدراسة الواقعة المالية للمؤسسة بناء على معلومات المالية المقدمة من طرف مصلحتها.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

أولاً: رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} :

نقوم بحساب رأس مال العامل من خلال الميزانية الوظيفية بالطريقة التالية:

FR_{ng} يتمثل في رأس مال العامل الصافي الإجمالي (الوظيفي) ويساوي الفرق بين الموارد الدائمة

واستخدامات مستقرة .

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة – استخدامات مستقرة

ويعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامها استغلالها) ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة استخدامات المستقرة باستخدام الموارد مالية دائمة (الموارد الدائمة) يعتبر رأس مال العامل الوظيفي مؤشر هام على التوازن مالي طويل المدى وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالاتي: ⁽¹⁾

-رأس مال عامل صافي إجمالي موجب $ER_{ng} > 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالية على مدى الطويل ، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويل المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية .

-رأس مال عامل صافي إجمالي معدوم $FR_{ng} = 0$: حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجات طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز .

- رأس مال عامل صافي إجمالي سالب $FR_{ng} < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد

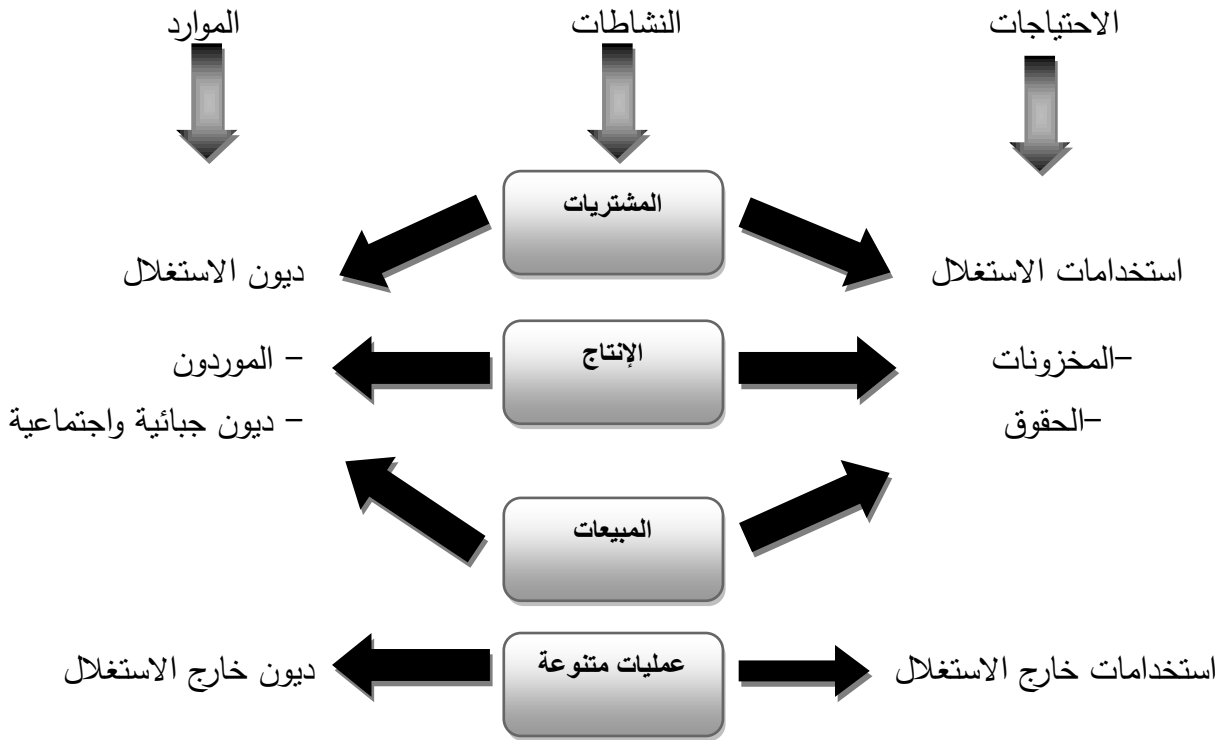
(1) إلياس بن ساسي، وآخرون، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات ، مرجع سابق، ص 83.

يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ثانياً: الاحتياج في رأس المال العامل BFR :

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، ديون اجتماعية والجبائية.

يتولد الاحتياج مالي للاستغلال عندما لا تستطيع مؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتا وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز ، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل والشكل الذي يوضح كيفية تشكل هذا الاحتياج: (1)



الشكل رقم (02) الاحتياج في رأس مال العامل

المصدر: إلياس بن ساسي، وآخرون، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات ، مرجع سابق، ص84.

(1) إلياس بن ساسي، وآخرون، مرجع سابق، ص 84.

تبعاً للشكل أعلاه نستنتج أنه يمكننا تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل تبعاً لعلاقة عناصر المباشرة بالنشاط أو عدمها:

- الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال BFR_{ex} : (1)

يتميز بانتماء جميع عناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين الاستخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

الإحتياج في رأس مال العامل للإستغلال = الإستخدامات الإستغلال - موارد الإستغلال

- الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال BER_{hex} :

يعتبر عن الاحتياجات المالية الناتجة على النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تميز بالطابع الاستثنائي وبحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال.

الإحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

- الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي BER_g :

وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعتبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة على أنشطة الرئيسية وغيرها وبحسب بالعلاقة التالية : (2)

الإحتياج في رأس مال العامل الإجمالي = استخدامات خارج الاستغلال + موارد خارج الاستغلال

(1) إلياس بن ساسي، وآخرون، مرجع سابق، ص 84

(2) مرجع نفسه، ص 85.

ثالثاً: الخزينة الصافية⁽¹⁾

- مفهوم: تعرف ا على أنها الأصول الخزينة وخصومها وهي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (استثناء السلفيات المصرفية كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل .

- مكونات عناصر أصول الخزينة:

1. **سندات الخزينة** : يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للإكتتاب والتي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات وفائدتها.
2. **خصم الأوراق التجارية**: هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال وطريقة اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخم الأوراق وتتحصل مقابل ذلك على عمولة .
3. **الحسابات الجارية** : هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتوجد في ح.ج.ب وحساب البنك.

4. **الصندوق**: الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

وكخلاصة لما سبق نقول أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة.

- مكونات عناصر خصوم الخزينة:

1. **السلفيات المصرفية**
 2. **السحب على المكشوف**: هو نوع من الفروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين .
- كيفية حساب الخزينة :

$$\text{الخبزينة} = \text{مجموع الأصول} - \text{الخصوم}$$

$$= \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل}$$

$$= \text{قيم جاهزة} - \text{تسبيقات}$$

الخبزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته من خلال .

(¹)مداني بن بلغيث وعبد القادر دشاش ، مداخلة بعنوان انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مطاحن الواحات ، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي (ISA) والمعايير الدولية للمراجعة (IFRS) يومي 13 و14 ديسمبر 2011 جامعة ورقلة .

1. $FR > BFR$ أي $T > 0$: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجنيد جزء من أموالها الثابتة لتغطية

FR مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

2. $FR < BFR$ أي $T < 0$: المؤسسة في حالة عجز قيمة أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها

وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما أن تطالب بحقوقها لدى الغير وتقترض البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقاتها الإنتاجية وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ إلى بيع بعض المواد الأولية .

3. $FR = BFR$ أي $T=0$: يعني أننا أمام الخزينة المثلى والوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام

الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق إمكانيات المتاحة عن طريق نقادي مشاكل عدم تسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية. (1)

المطلب الثاني: أنواع النسب المالية

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي (رغم بعض محددات استخدامه) الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم .

أولاً: النسب الهيكلية

وهي النسب التي تساعد في دراسة هيكل المالي للمنشأة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسب الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول أو نسبة أحد عناصر الموجودات الثابتة إلى مجموعة الأصول الثابتة ، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم . ويمكننا وضع هذه النسب لعناصر من جانب الأصول وعناصر من جانب الخصوم وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل التمويلي للمنشأة ، وستنصب دراستنا على هذه النسب فقط لأن نسب التوزيع النسبي للعناصر ثم التعرض لها أثناء دراسة التحليل الرأسي والأفقي لقائمة المركز المالي وتساعد النسب الهيكلية إدارة المنشأة على دراسة الهيكل المالي للمنشأة وذلك خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين: (2)

أ. التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية .

ب. كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المنشأة بشكل سليم.

وأهم النسب المالية التي تساعد على دراسة الهيكل التمويلي للمنشأة هي :

(1) مداني بن بلغيث وعبد القادر دشايش، مرجع سابق.

(2) منير شاكور محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2005، ص 54.

1/ نسبة التمويل الدائم:

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة عن الأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:⁽¹⁾

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \left(\frac{\text{الأموال الدائمة/الأصول الثابتة الصافية}}{100} \right) \times 100\%$$

حتى تكون هذه النسبة المؤشر إيجابي للمؤسسات فإن يجب أن تكون قيمة تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة ، وهو ما جعل رأس مال العامل معدوما .

2/ نسبة التمويل الذاتي:

توضح هذه النسبة مدى اعتماد مؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة وتحسب في العلاقة التالية :⁽²⁾

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة / الأصول الثابتة}}{100} \right) \times 100\%$$

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشرا على استقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها .

3/ نسبة القابلة للتسديد : وتحسب هذه النسب كمايلي:⁽³⁾



⁽¹⁾ بن خروف جلييلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التدبير تخصص مالية المؤسسة، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، 2008/2009، ص 86.

⁽²⁾ بن خروف جلييلة ، مرجع سابق ، ص 87.

⁽³⁾ منير شاكر محمد وآخرون ، مرجع سابق، ص 55

وتظهر هذه النسب مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي واتجاه هذه النسب للارتفاع يعني تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي (ازدياد عبئ الفوائد ، وفي هذه الحالة يجب أن تكون المنافع المتحصل عليها أكبر من أعباء الفوائد المذكورة ومع ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة بشكل يزيد عن 50% يعتبر مؤشر سلبي لأنه يفقد المنشأة استقلالها المالي.

4/ نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب هذه النسبة كما يلي: (1)



وتظهر هذه النسبة التمويل الداخلي (الذاتي) للأصول، ارتفاع هذه النسبة مؤشر إيجابي على وضع منشأة المالي ، إلا أنه قد لا يكون في مصلحة المنشأة دائما وخاصة إذ كانت ربحية الأموال الخاصة أكبر من مبلغ الفائدة المدفوع على القروض وهو الوضع الطبيعي للاستثمار الاقتصادي، بكلمة أخرى نقول لابد من وجود تمويل خارجي لأنه سوف يساعد على رفع ربحية الأموال الخاصة (حقوق الملكية) ولكن في حدود لا يؤثر فيها على استقلال مالي للمنشأة أي لابد من وجود توازن بين الوجهتين بحيث يمكن باستفادة من الأموال المقترضة من مصادر خارجية أعباء الدين (فوائد). (2)

ثانيا: نسب السيولة

تظهر أهمية هذه النسب في أنها تقيس الملائمة المالية للمنشأة بالأمد القصير أو بمعنى آخر مقدرة المنشأة على تسديد الالتزامات الثابتة والملائمة المالية للمنشأة في الأمد القصير تبين مدى تغطية المطلوبات المتداولة عبر جودات المنشأة ويمكن لهذه المنشأة من تحويل هذه الموجودات إلى نقد في فترة زمنية مساوية لاستحقاق المطلوبات المتداولة إن عدم توفر السيولة الكافية لدى المنشأة يعني إحتمال الخطر التمويلي وبالتالي تدهور ترتيبها الإئتماني.

تهدف مجموعة نسب السيولة إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره بهدف الحكم على مقدرة دفع الإلتزامات الجارية من الأصول النقدية وبشبه النقدية الاستثمارات المؤقتة وكذلك من التدفق العادي للنقدية الناتج من المبيعات النقدية وتحصيل الذمم. (3)

1/ نسب التداول :

(1) منير شاكر محمد وآخرون ، مرجع سابق، ص 55.

(2) مرجع نفسه، ص 55-56 .

(3) خالد الراوي ، التحليل المالي القوائم المالية والإفصاح المحاسبي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2000 ، ص 60 - 61.

تمثل مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية وبدون صعوبة تذكر وكمؤشر بدائي لقدرتها المالية وتستخرج بحاصل قسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة وقد إعتبرت النتيجة 1:2/ المقياس لنسبة التداول كحد للحماية مقياس مطلق ، وهذه النسبة تمثل المدى الذي يمكن أن تتدنى فيه قيمة الأصول المتداولة .⁽¹⁾ وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \left(\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \right) \times 100$$

2/ نسبة السيولة العادية:

هذه النسب تعتبر أكثر تشددا من النسب السابقة حيث لا تأخذ في الإعتبار الذمم والمخزون السلعي وتقتصر على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية ، لهذا اشتمل النقدية وشبه النقدية (الإستثمارات المؤقتة) ويلاحظ أنه إذا انخفضت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني بكل وضوح حتمية تحصيل جزء من الذمم أو بيع بعض المخزون السلعي حتى يتمكن المشروع من سداد كل الإلتزاماته الجارية .

$$\text{نسبة السيولة العادية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} \times 100$$

3/ نسبة السيولة السريعة:

وتعتبر هذه النسبة أكثر تحفظا من نسبة التداول وتستخدم كالنسبة الأجل، ويستبعد المخزون من الأصول المتداولة لحاجة المخزون إلى فترة زمنية حتى يمكن بيعه أو هناك إحتمال عدم بيعه وتمثل نسبة (1:1) النسبة المطلقة النمطية لها لأغراض المقارنة ،تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة في تسديد مطلوباتها المتداولة دون تصفية المخزون وبالتالي فهي مقياس أكثر شدة للسيولة. وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \left(\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} \right) \times 100$$

(1) مرجع نفسه ، ص 61.

ثالثاً: نسب النشاط (1)

تتضمن مجموعة معدلات خاصة بتحليل عناصر موجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم سيولة ومن هذه المعدلات ما يأتي:

أ/ **معدل دوران المخزون**: يقيس هذا المعدل عدد المرات التي يتداول فيها المخزون داخل المنشأة ومن ثم يتحول إلى مبيعات ويتم حساب هذا المعدل من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كافة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}} \times \times \text{مرة}$$

تحسب كافة البضاعة = مخزون أول مدة + مشتريات - مخزون آخر المدة

$$\text{ويحسب متوسط المخزون السلعي} = \frac{\text{مخزون آخر مرة} + \text{مخزون أول مرة}}{2}$$

ولكن في حالة وجود صعوبة في الحصول على البيانات التي تخص كافة البضاعة ومخزون أول المدة وآخرها فإن هناك طريقة أبسط من هذه الطريقة يمكن من خلالها استخراج معدل المخزون وكما يلي:



يقيس هذا المعدل عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات وكلما كان مرتفعاً كلما عكس كفاءة الإدارة في تصريح المخزون سواء كان من خلال عمليات البيع أو من خلال استخدام الأنواع الأخرى منه في العمليات الإنتاجية.

ب/ **معدل دوران المدينين**:

(الذم المدينة) استخراج هذا المعدل من خلال العلاقة الآتية:

(1) عبد الستار الصباح، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، ط3، دار وائل للنشر، 2007، ص ص 60-61.

وكما أشرنا سابقا بأن هذا المعدل يوضح كفاءة تحويل الصناعات المدنية إلى السيولة.

ج/ **معدل دوران الموجودات** : يؤخذ في هذا المعدل مجموع الموجودات سواء كانت الموجودات ثابتة أو متداولة ويتم حسابه كالاتي:

$$\text{المعدل دوران الموجودات} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموعة موجودات} \times \text{مرة}}$$

ويقيس هذا المعدل مدى استغلال الموجودات بمختلف أنواعها في توليد المبيعات ويعني أن كل دينار مستثمرا في الموجودات قد ينتج عنه ما يساوي المعدل المستخرج ليمثل مبيعات ، ويمكن القول إذا كان هذا المعدل مرتفعا فإن يعني حسن استغلال الموجودات المنشأة ، وإذا كان منخفضا فإنه يعني عدم كفاية المبيعات المنسوبة إلى حجم الاستثمار في هذه الموجودات وهذه الحالة تنطبق كذلك على المعدل الخاص بالموجودات الثابتة. (1)

د/ **معدل دوران الموجودات الثابتة** : ويقيس هذا المعدل كفاءة استخدام الموجودات الثابتة في المنشأة وكذلك بالاستخدام المبيعات وعلاقتها بالموجودات الثابتة ويمكن حساب هذا المعدل وفق للعلاقة الآتية :

و/ فترة التحصيل:

يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، ولهذا فإنها تعبر وبشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة النقد الجاهز، مثلها مثل معدل دوران الحسابات المدينة ولكن باتجاه معاكس.

إلا في الوقت الذي يرتفع فيه معدل دوران الحسابات المدينة تنخفض فيه فترة التحصيل والعكس صحيح، وهذا على أنه كلما ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة والذي يعكس حالة القوة في الأداء الاستراتيجي المؤسسة فإن فترة التحصيل سوف تنخفض بالمقابل لتعبر هي أيضا عن جانب من جوانب القوة، ومن الناحية التحليلية يجب أن نشير إلى أن الارتفاع الكبير في معدل فترة التحصيل يدل على أن السياسات التي وضعتها

(1) عبد الستار الصباح، مرجع سابق، ص 62.

الإدارة غير فعالة، أو أن الإدارة أمام احتمال مواجهة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحصيل حساباتها المدينة بشكل عام، أو تعثرها في تحصيل بعض الحسابات.⁽¹⁾

يتم حساب فترة التحصيل وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دورات الحسابات المدينة}}$$

هـ / فترة الدفع:

يقصد بفترة الدفع الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات وبهذا التحديد فإن فترة الدفع مرتبط بقدرة على تمديد الالتزامات المستحقة عليها، والمنطق التحليل هنا ، أنه كلما زادت فترة الدفع كلما دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، ليكون الانخفاض فيها معبرا عن التحسن في السهولة، وهذا التحديد مشتق وفق طريقة حساب فترة الدفع والتي تتم كما يلي:⁽²⁾

$$\text{فترة الدفع} = \frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات الدائنة}}$$

يمكن للمؤسسة القيام بإجراء مقارنة بين المدينين مدة التحصيل من العملاء ومدة التسديد للموردين، فإذا طالت مدة التحصيل فإن الجزء من حقوق المؤسسة بقي خام لا دورة الأشهر، أما إذا طال مدة التسديد للموردين فإن ذلك يعني أن جزء من الديون القصيرة الأجل يفي متاحا أمام المؤسسة وهو مورد قابل لتنشيط دورة الاستقلال، وبالتالي كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل بالنسبة للمؤسسة، فهذا الفرق بين المدينين هو فترة قرض (من المورد) بدون تألفته.

رابعا : نسبة الربحية

تتناول هذه النسبة ربحية المنشأة وهذه النسب يستخدمها المستثمرون سواء الحاليون أو المتوقعون من أجل تحديد مسار استثماراتهم ويتم مقارنة عناصر الدخل بالنسبة للمبيعات كنسبة مئوية ويسمى هذا الأسلوب بالتحليل

(1) اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييمه أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع إدارة أعمال جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009/2008، ص 51.

(2) اليمين سعادة ، مرجع سابق، ص 52.

الرأسي وإذا ما استخدمت هذه الطريقة في التحليل الأكثر من سنة يكون أكثر فائدة باعتبار أن ذلك سوف يجدد اتجاهات هوامش الربح ونسبة المصروفات وهذا يؤدي إلى معرفة أداء المشروع وربحيته وهل يسير صعوداً، أي هل أن المشروع يطور من أدائه أم لا ، ومن هذه النسب الآتي :

1/ العائد على المبيعات :

هذه النسبة تقيس مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المنشأة. (1)

$$\text{العائد على المبيعات} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} * 100) / \text{صافي المبيعات} = \%$$

حيث كلما كانت هذه النسبة المرتفعة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو عن السنوات السابقة لنفس المنشأة كلما كان معبراً عن أداء جيد للمنشأة وإلا إذا كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يعبر عن وجود تكاليف زائدة سواء الإدارية أو تكاليف البيع والتوزيع أو تكاليف العرضية أو أن أسعار البيع كانت غير مرتفعة بالنسبة إلى تكاليفها ومن ثم ينبغي دراسة أو إجراء تحلل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك.

2/ العائد على إجمالي الأصول:

يقيس هذا المعدن أو النسبة مدى ربحية الوصول أو الإنتاجية النهائية للأصول وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً سواء إلى نسبة متوسط الصناعة أو إلى سنوات سابقة لنفس المنشأة ، كلما كان أداء المنشأة أفضل وأنها تحقق أرباحاً جيدة .

$$\text{العائد على إجمالي الأصول} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} * 100) / \text{متوسط إجمالي الأصول}$$

3/ العائد على حقوق الملكي:

نستفيد على هذه النسبة لقياس العائد المتحقق على أموال الملاك المستثمر في الأسهم العادية بالمنشأة وإذا ما كانت هناك أسهم ممتازة فإنها تطرح حيث أن هذه النسبة تحتسب فقط حقوق الملكية وتمثل برأس مال

(1) علي خلف عبد الله ، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف على الإنحرافات ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2015 ، ص 78-79

الأسهم العادية واحتياطات الأرباح المتبقية وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو السنوات سابقة لنفس المنشأة دل ذلك على حالة إيجابية وجيدة لأداء الشركة والعكس صحيح أيضا ، وبالتالي إدارة المنشأة مراجعة سياستها وخططها ومن ثم تصحيحها .

$$\text{العائد على الحقوق الملكية} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}) \times 100 / \text{متوسط حقوق الملكية لأسهم العادية} = \%$$

$$\text{متوسط حقوق الملكية} = (\text{حقوق الملكية من رأس مال أسهم المادية واحتياطات وأرباح متبعا أول مدة} + \text{حقوق ملكية من رأس مال أسهم عادية واحتياطات وأرباح متبقية آخر مدة}) / 2$$

4/ نسبة مجمل ربح العمليات :

وهذه النسبة تستخدم لمعرفة كفاءة الإدارة في مجال تعاملها مع عناصر تكلفة المبيعات ومدى قدرتها على التحكم والسيطرة على هذه التكاليف وتكون هذه النسبة بالشكل التالي: ⁽¹⁾

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = [(\text{مجمول ربح العمليات} / \text{صافي المبيعات}) \times 100]$$

ويمكن صياغة النسبة كالتالي :

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = [(\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}) / \text{صافي المبيعات}] \times 100 .$$

5/ هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب):

$$\text{هامش ربح التشغيل} = (\text{صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب} / \text{صافي المبيعات}) \times 100$$

وتستخدم هذه النسبة كمقياس عام الكفاءة التشغيل لأن الإدارة لا تستطيع السيطرة على الفوائد والضريبة أو إيرادات ومصروفات أخرى وبالتالي ينبغي إجراء عملية فحص لجميع عناصر مصروفات من أجل معرفة إتجاهات المصروفات وثم تحديد الخلل ومعالجته ويوجد هذا الإجراء ضروري كأحد إجراءات الرقابة وتقويم الأداء.

6/ هامش الربح قبل وبعد الضرائب:

وهذه النسبة كاشف مقدار الأرباح من كل دينار واحد من المبيعات الصافية :

$$\text{هامش الربح قبل الضرائب} = (\text{الأرباح قبل الضرائب} / \text{صافي المبيعات}) \times 100$$

(¹) علي خلف عبد الله ، مرجع سابق، ص 80 .

هامش الربح بعد الضرائب = (الأرباح بعد الضرائب / صافي المبيعات) × 100

ويمكن إضافة مؤشرين آخرين هما :

ربحية السهم الواحد = الأرباح بعد الضرائب / عدد أسهم عادية (توزيعات الأرباح للسهم الواحد =
توزيعات الأرباح المدفوعة + عدد أسهم العادية).⁽¹⁾

خلاصة الفصل:

هذا الفصل ركز على مفهوم التحليل المالي و النسب المستخدمة في تحديد الاداء المالي للمنشأة و فيما يلي أهم ما جاء في الفصل:

1. التحليل المالي أسلوب لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة على مستوى المنشأة .
2. يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية و التي هي قائمة المركز المالي و قائمة الدخل في تحويل الكم الهائل من البيانات المالية إلى مؤشرات أكثر فائدة لاتخاذ القرارات المالية
3. هناك العديد من الجهات المستفيدة من التحليل المالي منها المستفيدون من داخل المنشأة والمستفيدون من خارج المنشأة.
4. لابد من توفير شروط معينة لضمان دقة و مصداقية التحليل المالي في التعبير الحقيقي عن الوضع المالي للمنشأة.
5. هناك العديد من المعايير للتحليل المالي يستخدم كمؤشرات نمطية للتعبير عن الاداء الجيد و المقبول للمنشأة من الناحية المالية.
6. يعطي الفصل تفصيل كامل لأنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي كنسب السيولة والمديونية و النشاط و الربحية .
7. كما ان توفر اللازمة عن النسب المالية توصلنا الى تصوير قائمة المركز المالي او قائمة الدخل من خلالها.

(1) مرجع نفسه ، ص 81.

الفصل الثاني

اتخاذ القبر راتة الطالبة

تمهيد:

تعيش المؤسسة اليوم في ظل بيئة اقتصادية يكثر فيها التنافس والعولمة الاقتصادية التي تحتم على المؤسسة مسايرة هذا الركب المتزايدة و إلا فقدت مكانتها في سوق المنافسة.

لذلك تتخذ المؤسسة العديد من القرارات الفعالة خدمة للمساهمين و الملاك بهدف زيادة ثروتهم فنتخذ من القرارات ما هو قرار تمويلي و أخر استثماري، و تعتبر عملية اتخاذ القرار جوهر عمل المؤسسة لما لها من أهمية في كل المستويات التنظيمية في المؤسسة، و لقد اختلفت نظريات اتخاذ القرار نظرا لاختلاف المداخل المنتهجة، حيث يعتبر القرار الحلقة الرئيسية في العملية الإدارية بحيث لا تتكامل بدونه، كما أن اتخاذ القرارات لا تقتصر على مستوى إداري دون أخر بل يشمل كل المستويات الإدارية و لذلك يجب على المدير أن يكون على اتصال دائم بما يحدث من حول بيئته و يمارس عمله بكفاءة حتى يكون قادرا على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لحل المشاكل التي قد تواجهه في أداء عمله، كما أن هذا لا يقتصر على المدير فقط بل يتعدى إلى الموظفين في المؤسسة كل حسب مستواه حيث أن عملية اتخاذ القرار تمر بمجموعة من المراحل للوصول إلى الحل المراد تحقيقه، و لفهم القرارات المالية ودراستها بشكل مفصل سوف نتناول في هذا الفصل اتخاذ القرارات المالية ، حيث تم تقسيمه إلى:

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: القرارات المالية.

المبحث الثالث: التحليل المالي و علاقته باتخاذ القرار

المبحث الأول: عموميات حول القرار

إن جوهر الممارسة الإدارية بالمؤسسات هو اتخاذ القرارات لحل المشاكل اليومية المختلفة التي تواجهها الإدارة، لذلك يقضي المدير معظم وقته في التفكير لحل المشاكل واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها بغية تحديد الأهداف المرسومة بتكاليف وانحرافات اقل وهذا لا يتم إلا بإدراك المدير لأسس وأساليب إتخاذ القرار.

المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار

أولاً: مفهوم القرار

هناك مجموعة من المفاهيم سندرجها كما يلي:

المفهوم 1: تعني عملية اتخاذ القرار العملية التي تبني على الدراسة وتفكير الموضوعي للوصول إلى اتخاذ قرار معين وبالتالي الاختيار بين البدائل هذا يعني أن أساس إتخاذ قرار هو وجود البدائل والإختيار بينهما، فإن لم توجد البدائل فإن متخذ القرار ليس في حاجة إلى اتخاذ القرار ما نتيجة عدم وجود البدائل المطروحة وعدم وجودها ينفي الإختيار وبالتالي عدم اتخاذ القرار.⁽¹⁾

المفهوم 2: كما يعرف أيضا بأنه الإختيار القائم على أساس بعض المعايير لبدل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر.⁽²⁾

المفهوم 3: إن القرار يمثل تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها بين عدد من البدائل وقد لا تكون التصرفات واضحة او قابلة للمشاهدة بطريقة مباشرة،و لكن يمضي الوقت فإن القرار يترتب عليه بعض التصرفات الملموسة في شكل قواعد أو أوامر أو تعليمات أو أية أحداث ملموسة.⁽³⁾

المفهوم 4: ويعرف **نيجرو (Nigro)**: القرار بأنه الإختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين.⁽⁴⁾

ويعرف أيضا بأنه نهاية مرحلة خاصة لتقييم المنافع النسبية لمجموعة من البدائل المتاحة بحيث يختار البديل الأمثل، أو عبارة عن بديل الأمثل الذي يتم اختياره، من بين عدد البدائل الممكنة والذي يؤدي إلى تعظيم

⁽¹⁾ بوقرة رايح ، بحوث عمليات مدخل اتخاذ القرارات ، الجزء الثاني ، مطبعة الثانية ، سطيف الجزائر ، 2012 ، ص 12.

⁽²⁾ عبد الغفار حنفي، تنظيم إدارة اعمال ، 1996 ، ص 96.

⁽³⁾ محمد فريد الصحن و عبد الغفار حنفي،ادارة الاعمال ،الدار الجامعية للنشر،سنة 1991، ص49

⁽⁴⁾ نواف كنعان، اتخاذ قرارات إدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان ، 2003 ، ص 83.

النتائج المرغوب فيها. (1)

المطلب الثاني: اتخاذ القرار

إن اتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير والتي يمكن من خلالها إنجاز كل أنشطة المؤسسة وتحديد مستقبلها، لا يمكن أداء أي وظيفة بالمؤسسة (كالإنتاج والتسويق والتمويل والموارد البشرية) أو أداء وظيفة إدارية (كالخطيط والتعليم والتوجيه، الوقاية ما لم يصدر بصرفها قرار محدد من يقوم بها ومتي، وأين، وبأي تكلفة وغير ذلك وتكمن أهميتها في ما يلي:

✓ **اتخاذ القرارات عملية مستمرة** : يمارس الإنسان اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية، فمنذ قيامه من نومه يقرر ماذا يأكل؟ وماذا يلبس؟ وإلى أين يذهب؟... إلخ، كما يتعرض أيضا بقرارات مصرفية وحاسمة عند بلوغه الرشد مثل أي جامعة يقرر الالتحاق بها؟ والعمل الذي يحب أن يمارسه؟

إذا كان هذا موقف الإنسان العادي فإن مجال العمل في المؤسسات ما هو إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والتنظيم والأفراد ونحوها.

✓ **اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله** : إن اتخاذ القرارات هي أداة المدير في عمله اليومي فاتخاذ القرارات هي أداة المدير التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله؟ ومن يقوم به؟ ومتى يتم القيام به؟ وأين يتم القيام به، كما تتوقع قدرات المدير في اتخاذ القرارات كما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

✓ **القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المؤسسة** : ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل، ومثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المؤسسة أو فشلها، حيث تلعب القرارات الإستراتيجية دورا هاما في مسيرتها ومكانتها بين دول العالم.

✓ **اتخاذ القرارات أمام الإدارة وظائف المؤسسة** : إن الدور الإداري في وظائف المؤسسة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف.

• **وظيفة الإنتاج** : تطوي على مجموعة من القرارات الخاصة بتحديد ماذا تنتج؟ وما هو الحجم الأنسب للإنتاج؟ وما هي فترة الخطة الإنتاجية، ومن المسؤول عن الإنتاج في فترة زمنية معينة؟ ونحوها.

(1) نواف كنعان، مرجع سابق، ص 83.

- نشاط التسويق ويتمثل في عدد من القرارات الخاصة تخطيط السوق والتسعير والترويج ونحوها.⁽¹⁾
- وظيفة الموارد البشرية إنما تتضمن العديد من القرارات الهامة الخاصة بتعيين الأفراد وترقياتهم وتنقلاتهم وإنحاء خدماتهم وغيرها.
- وظيفة التمويل تتمثل في القرارات الدالة مثل تحديد حجم رأس المال ومصادر الحصول عليه من داخل المؤسسة أم من خارجها، وكذا القرارات الخاصة بإدارة رأس المال واستخدامها في المؤسسة.
- ✓ **اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية:** يرى البعض أن اتخاذ القرارات هو جوهر وظيفة التعليل نظرا لأن العديد من نشاط وظيفة التخطيط ينطوي على سلسلة من القرارات ولكننا نرى أن اتخاذ القرارات ليس جوهر وظيفة التخطيط وحدها، ولكنه أساس وجوهر كل الوظائف الإدارية الأخرى من تنظيم وتوجيه ورقابة لأن كلا من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الحاسمة.⁽²⁾

المطلب الثالث: خصائص وأساليب اتخاذ القرار

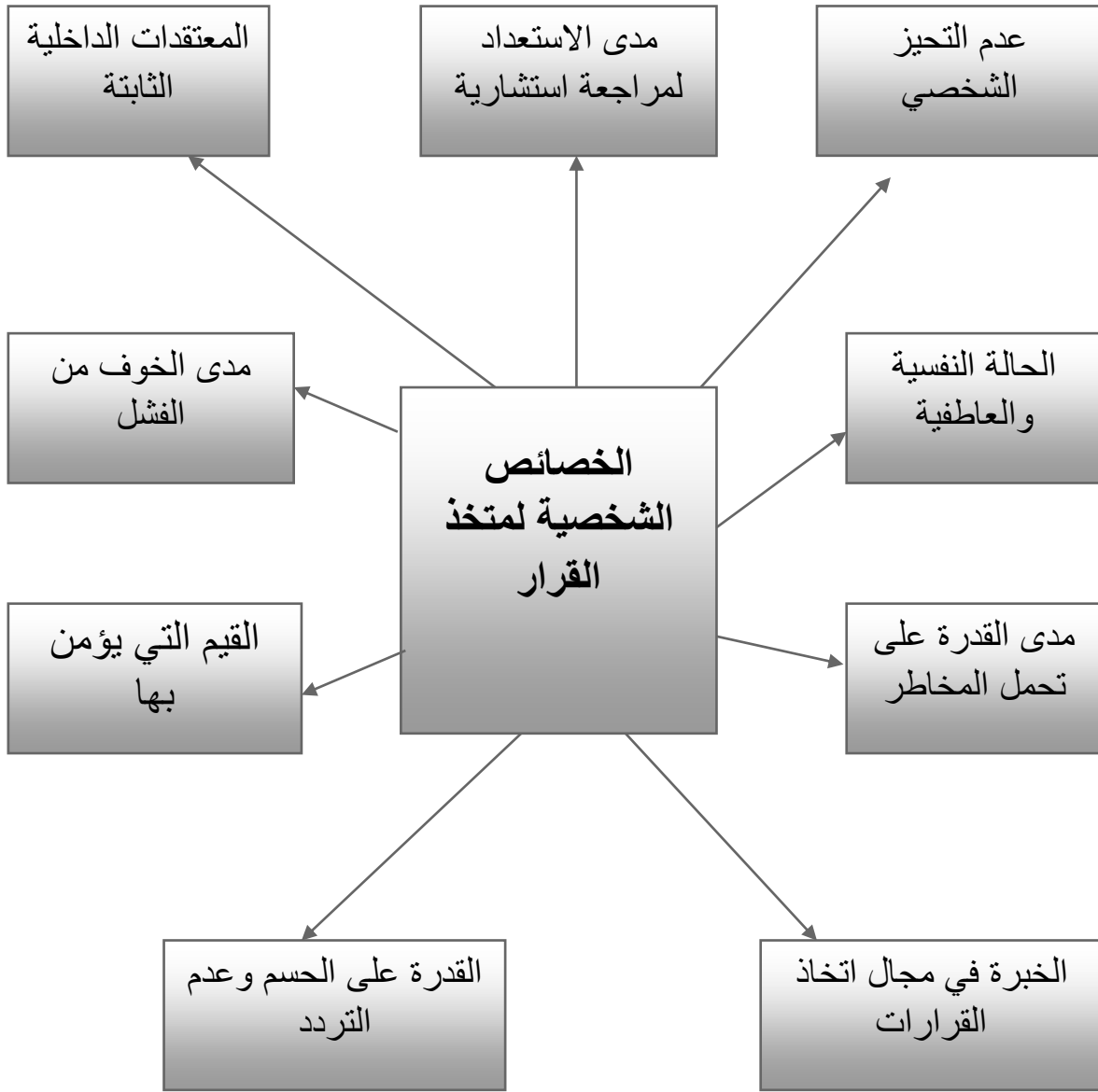
أولاً: خصائص اتخاذ القرار وعلاقته بالوظائف الإدارية في المنشأة:

- خصائص صانع القرار: من أهم الصفات التي يجب أن يتمتع بها صانع القرار ما يلي:⁽³⁾
- ✓ أن يتمتع بنظرة شمولية .
 - ✓ أن يكون ذا خبرة جيدة بموضوع القرار
 - ✓ أن يكون ملما بالمما جيدا بتقنيات و أساليب صنع القرار
 - ✓ أن يتحلى بالجرأة في المواقف التي تنطوي على المخاطرة.
 - ✓ أن يكون موضوعيا و واقعيا.
 - ✓ أن يكون سريع البديهة في المواقف التي تنطوي على المخاطرة.
 - ✓ أن يكون مترويا في المواقف التي تتطلب تحليلا معمقا.

(1) قساوي أحلام، دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أوماش ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016 ، ص 37.

(2) نفس المرجع ، ص 38.

(3) عبد الله محمد يزيد، دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016 ، ص 66-67.



شكل رقم (04): الخصائص الشخصية لمتخذ القرار.

المصدر: سليم بطرس جلدة، أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص49.

ثانيا: مراحل اتخاذ القرارات

1- مرحلة تشخيص المشكلة (1)

تعتبر أول خطوة في عملية اتخاذ القرار، ويعني تشخيص المشكلة " التعريف عن المشكلة الحقيقية وتحديد أبعادها و تحري السبب الرئيسي لظهورها و معرفة أسبابها و أعراضها و آثارها " .

فالمشكلة هي عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة اختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها، أو هو الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يكون .

كما أنها تشير إلى تلك المتغيرات المستقلة التي تؤدي إلى جعل مستويات الأداء في المنظمة لا تتلائم مع الهدف المحدد ويمكن التفريق بين ثلاث أنواع من المشاكل :

-المشاكل التقليدية : ويتمثل هذا النوع في المشاكل التي تتصل بإجراءات العمل اليومي وتنفيذه وفي نشاط المؤسسة ككل، وهذه المشاكل قد تكون روتينية يتكرر حدوثها بذات شكلها و موضوعها وقد تكون متعلقة بتصريف شؤون العمل وسير خطواته...إلخ.

-المشاكل ذات الصبغة الحيوية: وهي المشاكل التي تتصل بالتخطيط ورسم السياسات التي تتسم بالتأثير الشديد على انتظام نشاط المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ومستقبلها .

-المشاكل المتعلقة بأمور طارئة: وقد تكون مثل هذه المشاكل راجعة إلى ض عف التخطيط أو التنظيم أو السياسات الموضوعة كما قد تكون راجعة إلى الظروف البيئية التي تعمل في إطارها المؤسسة والتي يصعب التنبؤ بها .

2- جمع البيانات وتقييم البدائل:

إن ظهور المشكلة الإدارية يتطلب من المدير اتخاذ القرار الأفضل لحلها وهذا يعني أن يتم اختيار الحل من بين عدة حلول متاحة ولكل حل من هذه الحلول بعض المزايا والعيوب، إذ لا تتساوى الحلول جميعا من حيث قدرتها على تحقيق الهدف، ومن هنا تأتي أهمية الدراسات التحليلية للمشكلة، وتعتبر هذه المرحلة من المراحل الفكرية الصعبة، وذلك لأن عملية المفاضلة بين البدائل ليست عملية واضحة وسهلة لأن مزايا و عيوب كل بديل لا تظهر وقت بحثها لكن تبرز عند تنفيذ الحل مستقبلا، ومن هنا يأتي الشك وعدم التأكد من صلاحية البدائل المطروحة للحل.

(1) سليمان عبد الحكيم، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012-2013، ص ص 4، 5

ولأن متخذ القرار قد يقع في مشكلة المفاضلة بين البدائل لأنها عوامل غير ملموسة وكذا ضيق الوقت للتوقع حول نتائج بديل من بين بقية البدائل، لذا من الأفضل عليه أن يأخذ بعين الاعتبار النواحي التالي: (1)

1. إمكانية تنفيذ البديل ومدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذه.
2. التكاليف المادية لتنفيذه والأرباح التي يتوقع تحقيقها والخسائر التي يمكن أن تتولد عنه.
3. الانعكاسات النفسية والاجتماعية لتنفيذه ومدى استجابة المرؤوسين للبديل وحسن توقيت تنفيذه.
4. اختيار البديل الذي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج المادية والبشرية المتاحة بأقل مجهود ممكن.
5. اختيار البديل الذي يضمن تحقيقه السرعة المطلوبة عندما يكون الموضوع عاجلاً.

3- إيجاد البدائل لحل المشكلة:

ان جمع المعلومات اللازمة ودراستها بشكل سليم ومعرفة أسباب حدوث المشكلة وتحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة التي أدت إلى حدوثها، تساعد متخذ القرار على البحث عن مجموعة بدائل والتي تكون حلاً للمشكلة، بحيث يجب على متخذ القرار وضع أكبر عدد ممكن من الحلول البديلة بعد جمع المعلومات لضمان عدم الوقوع في الخطأ واختيار البديل المناسب، ولهذا يجب ان يتوفر في البديل المناسب تحقيق النتائج التي يسعى إليها متخذ القرار ان يكون البديل في حدود الموارد المتاحة لمتخذ القرار حيث يتم بعد ذلك ترتيب البدائل وفقاً للأولويات، علماً بان البديل هو قرار مبدئي من بين مجموعة بدائل متاحة لمتخذ القرار بقصد المقارنة والتحليل. (2)

4- اختيار الحل الملائم للمشكلة:

ويتم في هذه المرحلة اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة للحل، وهنا يقوم متخذ القرار باتخاذ القرار استناداً إلى البديل الأفضل الذي تم اختياره، ولكن قبل ذلك يجب التأكد من أن هذا البديل يلاءم كافة المتطلبات والعوامل الأخرى للمشكلة والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال المرحلة السابقة، فقد يفضل أحياناً حلاً آخر غير الحل أو البديل الأفضل لاعتبارات يراها متخذ القرار ضرورية مثل: سهول التنفيذ أو أن تكون الظروف الحالية لا تسمح بحل يتوقع أن يجد مقاومة كبيرة من قبل العاملين المسؤولين في التنفيذ وهكذا فإن هذه المرحلة تهتم بناحيتين هما:

(1) طيار عبد الجليل، مساهمة الإتصال التنظيمي في اتخاذ القرار دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه فرع بسكرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016، ص ص 46-47.

(2) حريز كتنز ، أهمية تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة في اتخاذ القرارات الإستثمارية دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016، ص ص 29.

- ✓ التأكد من قابلية البديل الذي يتم اختياره للتنفيذ ومدى ملاءمتها للمتطلبات وللظروف الحالية للمؤسسة
- ✓ الصيغة العلمية لهذا البديل، يشكل قرارا وفقا للمتطلبات السائدة.⁽¹⁾

5- متابعة تنفيذ القرار

يجب على متخذ القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتى يؤدي القرار أحسن النتائج وعندما يطبق القرار المتخذ تظهر نتائجه، يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليرى درجة فاعليتها ومقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله.⁽²⁾

(¹) ناجي نسرين ، دور المراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرار دراسة الحالة بمؤسسة نفضال بكشيدة فرع مقاطعة باتنة GBL، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016، ص 31.

(²) فايز الزغبي ، محمد ابراهيم عبيدات ، أساسيات الإدارة الحديثة المستقبل، والتوزيع الأردن، 1997، ص 89.

المبحث الثاني: القرارات المالية

تهدف القرارات المالية إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة ، بحيث تشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل وقرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح وهذا ما سناقشه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم القرارات المالية

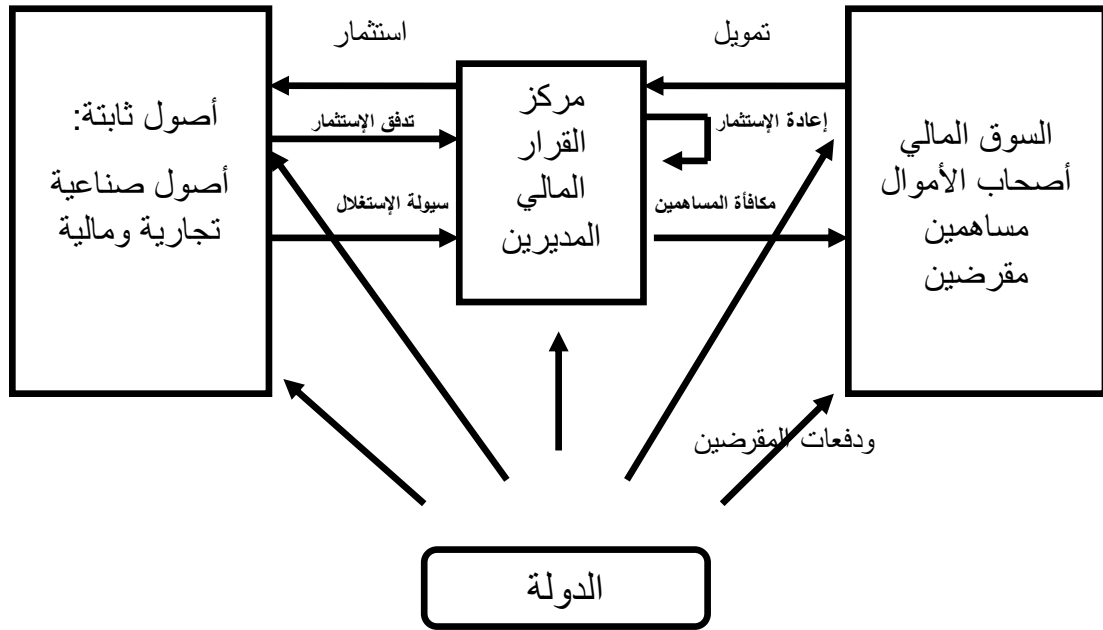
هو اختيار البديل الأمثل بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن معلومات محاسبية ومالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات مالية.⁽¹⁾

تعريف القرار المالي:

هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وإمتلاك أصول (طبيعة مالية)، بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الإستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة.⁽²⁾

(1) حنان خميس ، مرجع سابق، ص 38 .

(2) سمية لزغم، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية جامعة ورقلة ، 2012، ص ص 25 ، 26



الشكل رقم (05): القرارات المالية

المصدر: سمية لزغم، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية جامعة ورقلة، 2012، ص 26.

المطلب الثاني: أهداف القرارات المالية

تتمثل أهداف القرارات المالية فيما يلي:

- ✓ تعظيم الثروة: أو بمعنى آخر تعظيم ال توتية الحالية للاستثمار أو لتصرف معين و هذا الهدف لا يوجه اهتمامه إلى الأرباح في حد ذاتها بل يوجه أيضا إلى ناحية توقيت هذه الأرباح وعنصر الخطر.
- ✓ عدم الخلط بين القيمة البيعية والقيمة الدفترية لصافي الثروة: فالقيمة الدفترية لصافي الثروة لها قدر ضئيل من الأهمية في الحصول على القروض القصيرة و الطويلة الأجل و تؤثر بطريقة غير مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة كما تظهر بقائمة المركز المالي هي خاصة بالمؤسسة ولا تتأثر بالقيمة السوقية لحق الملكية، و بذلك يسعى المدير المالي إلى اتخاذ القرارات التي تهدف في النهاية إلى تعظيم ثروة الملاك.
- ✓ درجة المخاطرة التي يتعرض لها الملاك: حيث تتفاوت المخاطر وفقا للشكل القانوني للمؤسسة ففي المؤسسات الفردية و شركات التضامن، تكون مخاطر الملاك أكبر من إفلاس المؤسسة، فلا تقتصر على ممتلكاتهم في المؤسسة و إنما تشمل الممتلكات الشخصية أما في شركات المساهمة فتقتصر المخاطر في حالة

الإفلاس على حصة الملاك في الشركة و إن الاستثمار في الأسهم الممتازة أفضل من الأسهم العادية حيث تكون الأولى أقل تعرض للمخاطر.⁽¹⁾

✓ يتعرض الملاك لانخفاض القيمة السوقية للأسهم إذا ما كانت القرارات التي اتخذها المدير المالي خاطئة و يحدث العكس إذا كانت هذه القرارات صحيحة حيث ترتفع القيمة السوقية للأسهم مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب رأسمالية.

✓ من أجل تعظيم قيمة السهم يجب الوصول إلى مرحلة البحث عن العلاقة بين الهدف والإدارة المالية في المؤسسة و بصفة عامة لكي تكون هذه الإدارة المالية أكثر فعالية.⁽²⁾

المطلب الثالث: أنواع القرارات المالية

أولاً: قرارات الإستثمار :

1- مفهوم قرارات الإستثمار:

لقد تعددت التعاريف في هذا المجال تتمثل في:⁽³⁾

يري فريق من الكتاب بان قرار الاستثمار " يعتبر من القرارات الأكثر أهمية وخطورة للمشروع وذلك لأنه يحتوي علي ارتباط مالي كبير ولا يمكن الرجوع عنه إلا بخسارة كبيرة " ، وعرف أحد الكتاب قرار الاستثمار طويل الأمد بأنه " ربط أو تخصيص مقدار معلوم من أموال وموارد المنشأة والتضحية في الوقت الحاضر استنادا علي منهج رشيد مسبق للتحليل والتقسيم والمقارنة بغية تحقيق أو الحصول علي عوائد مناسبة يتوقع حدوثها علي مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبيا " .

وعرف آخر قرار الاستثمار بأنه " القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من أموال المنشأة في الوقت الراهن علي مدار فترة زمنية طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد " ، ويرى آخر بان قرار الاستثمار " يتضمن ارتباط مالي ضخم لفترة زمنية طويلة بقصد الحصول علي عائد في المستقبل.

كما يستند مفهوم القرار الاستثماري الرشيد على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد

أساسا حيث من المفترض أن متخذ القرار الاستثماري يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة

(1) سعاد لحلوي، دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2017، ص 74.

(2) سعاد لحلوي، مرجع سابق، ص 75.

(3) محمد مطر، الإطار النظري والتطبيقات العلمية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1990، ص 49.

المتاحة أي عملية البحث في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدا م ممكن والتي يكون لها استخدامات عديدة، بحيث يصل أكبر عائد ممكن على الاستثمار أخذا في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة والمضحى بها، ومن هنا يمكن القول أن القرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل فأكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتتم بعده مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري⁽¹⁾.

2- أنواع القرارات الاستثمارية:

أنواع القرارات الاستثمارية كما يظهر من التحليل التالي⁽²⁾:

1.2. قرارات تحديد أولويات الاستثمار: ويتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذا الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البدائل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا للأولويات التي يحددها واهتمامات كل مرحلة فإذا اعتبر أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقا لهذا المدخل.

2.2. قرارات قبول أو رفض الاستثمار: وفي هذه الحالة يكون أمام المستثمر بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون الاستثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جدا وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل كثيرة وكانت المشكلة هي اتخاذ قرار بعد وضع أولويات، أما في هذا الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتملت وتمت له دراسة الجدوى التفضيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ.

3.2. قرارات الاستثمار المانعة تبادليا: وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن للمستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الآخر.

4.2. القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد: حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري، بسهولة

(1) عبد المطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدار الجامعية، 2006، ص ص 37-38.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 43، 44.

وبساطة حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطرة.

5.2. القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي: حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بالكثيرة الحدوث ولكن الواقع العملي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه، الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا (1).

ثاني: قرارات توزيع الأرباح

تصاحب قرارات الاستثمار و قرارات التمويل نوعا ثالثا من القرارات وهي قرارات توزيع الأرباح والتي يمكن تعريفها كما يلي: (2)

✓ **تعريف قرارات توزيع الأرباح:** هي " مجموعة قرارات تشمل كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي على المساهمين من حملة الأسهم العادية ، وزمن توزيع هذه الأرباح".

✓ **سياسات توزيع الأرباح:** وتتمثل هذه السياسات في ما يلي:

- **سياسة فائض التوزيعات:** وتقوم سياسة فائض التوزيعات على أساس أن المستثمر يفضل قيام المؤسسة باحتجاز الأرباح بدلا من إجراء التوزيعات، إذا كان العائد الذي تحققه المؤسسة بإعادة استثماره للأموال عند مستويات خطر مماثلة.

- **التوزيعات الثابتة:** والتي تنطوي على توزيع نسبة ثابتة من الأرباح، وتقوم الإدارة بزيادة النسبة إلا إذا كانت لها رؤية واضحة عن مستقبل أرباح المؤسسة.

- **سياسة الحد الأدنى زائد الفائض:** والتي تنطوي على القيام المؤسسة بإجراء حد أدنى من التوزيعات ثابت وفي الفترات التي ترتفع فيها أرباح المؤسسة تقوم بإجراء توزيعات إضافية.

- **خطة إعادة استثمار التوزيعات:** تتيح هذه الخطة قيام المؤسسة بطريقة مباشرة باستخدام التوزيعات في شراء أسهم إضافية لبعض المؤسسات، وتتلائم هذه السياسة مع المستثمرين الذين لا يرغبون في الحصول على دخول حالية.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 45.

(2) قساوي أحلام، مرجع سابق، ص 52.

ثالثاً: القرار التمويلي (1)

يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات المالية في المؤسسة، والتي يمكن أن يكون له أثر كبير على أداء المؤسسة، وذلك من خلال استخدام مزيج تمويلي من الموارد المالية الداخلية والخارجية لتمويل استثماراتها، وذلك من خلال السعي للوصول إلى الهيكل المالي الأمثل الذي يسعى إلى تقليل تكلفة رأس المال وبالتالي خلق القيمة للمساهمين.

وبالتالي يمكن القول أن قرارات التمويل في المؤسسة تعتبر من أكثر المجالات الحساسة ومن المهام الصعبة لمدراء المالية، لأن لها تأثير مباشر على أداء المؤسسة وهيكلها المالي. حيث أن المدير المالي لأي مؤسسة يتطلع دائماً إلى تعظيم الرفاه الاقتصادي الملك المؤسسة، ممثلاً في القيمة السوقية لها. وهناك العديد من الدراسات المتعلقة بالقرارات المالية نذكر منها:

دراسة قام بها كل من SUMAN NAYYAR & BIMAL ANJUM & SUDESH KUMAR سنة 2012 حول قرارات التمويل، دراسة حالة عينة من مؤسسات الأدوية الهندية، للفترة من 2007-2011 لوحظ أن مديري المالية قاموا باستخدام مجموعات مختلفة من الديون والأسهم (المزيج التمويلي) لتلبية مختلف المتطلبات المالية للمؤسسة، تستنتج الدراسة أيضاً أن قرار هيكل رأس المال لمؤسسات الأدوية له تأثير ضئيل جداً على نمط الاستثمار، والذي يحدد باستخدام مصادر طويلة الأجل للأموال التمويل أصولها الحالية وأنشطتها التشغيلية مع هدف تحقيق الملاءة المالية على المدى الطويل وتعظيم الربحية مع أقل تكلفة رأس المال.

كذلك في دراسة قام بها الباحث Bhaduri سنة 2002، لعينة تتكون من 363 مؤسسة هندية بين سنتي 1989-1995، توصلت الدراسة إلى أن المزيج التمويلي يتأثر بحجم المؤسسة والنمو والتفرد (Uniqueness)، وأن المنافع الضريبية ليس مشجعا هاماً للمتغيرات المفسرة.

(1) صابر عباسي ، دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة عينة من المؤسسات في قطاع المحروقات) ، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016/2015، ص ص 98 ، 99.

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات

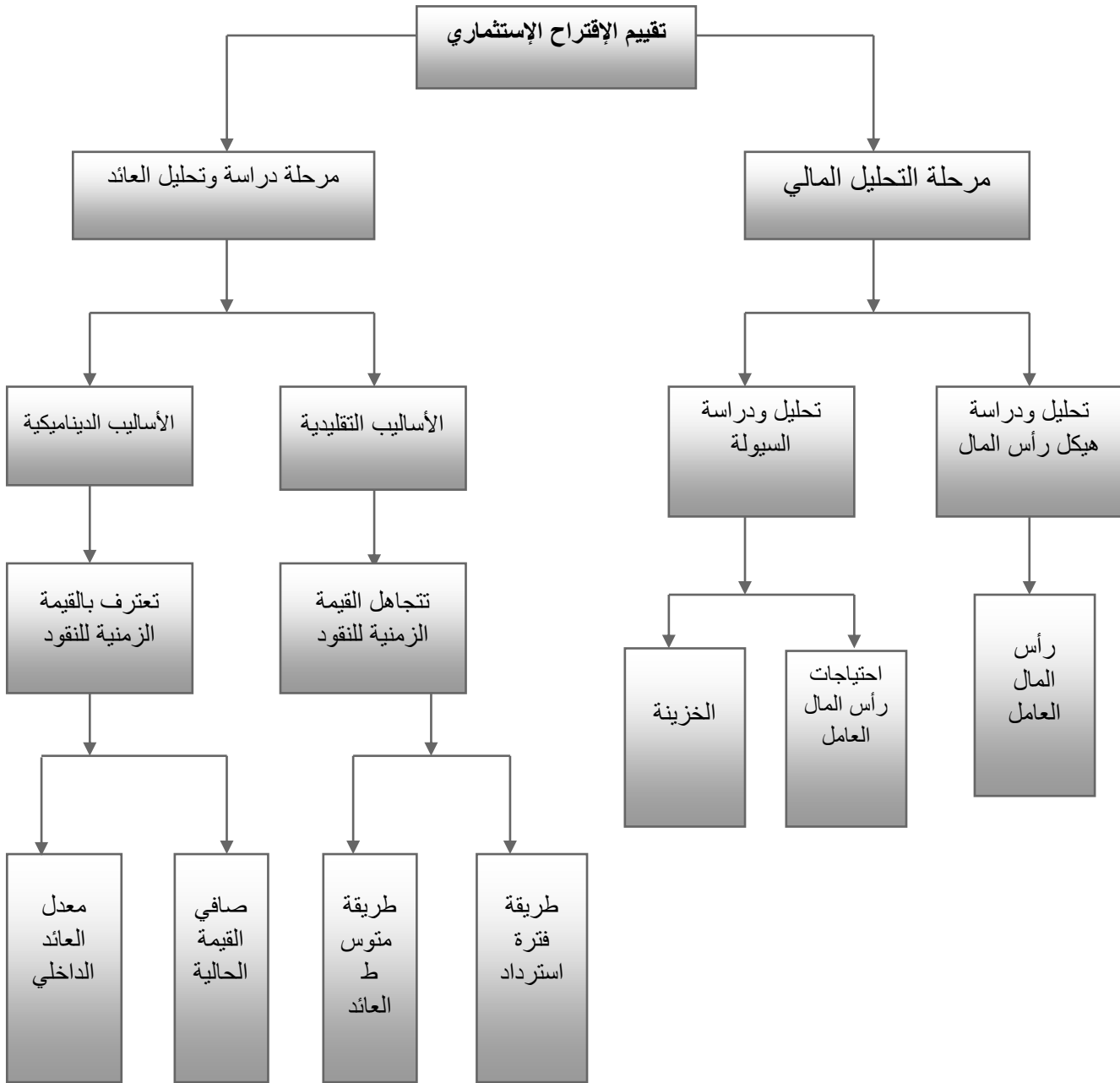
إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات والرامي أساساً إلى صحة الوضع المالي يجعل المؤسسة مطمئنة في بيتها وهذا بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ إستراتيجيتها، كما يضمن سلامة القرارات.

لذا فلن في اتخاذ القرارات يستوجب توفير كما معتبرا من المعلومات و كذا استعمال تقييمات حديثة وأساليب تسيير فعالة والتعرف على طرق التمويل و كذا مواطن القوة لتعزيزها ومراكز الضعف لتفاديها ولا يتم هذا من خلال جمع تبرير، وتنظيم تحليل معلومات المتعلقة و المؤثرة على الذمة المالية للمؤسسة، كل هذا ما سنتناول من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار⁽¹⁾

إن مؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقييم لأداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول هيكل المالي للمؤسسة فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري. كما يوضح الشكل:

(1) أوراغ خولة ، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بسكرة مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص ص104- 105 .



شكل رقم (06) : مراحل تقييم المقترح الإستثماري وأساليب التقييم

المصدر : عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات ، ص270.

أولاً: مراحل تقييمها

وهي الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توافر التمويل الضروري لتنفيذه وإن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته.

1. تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذ وتشغيل الاستثمار.

2. تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل التعرف على مدى ملائمة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق من أن مصدر التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة (سواء بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل).⁽¹⁾

المطلب الثاني: دور النسب واستخدامها في اتخاذ القرار

أولاً: دور النسب المالية في اتخاذ القرار⁽²⁾

تعرف النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلومات الخاصتين، إما بقائمة وهي الآلات المعنية بالتحليل المالي (أي الفهم الأفضل لحقيقة وضع المؤسسة)، وإما باعتمادها على تحليل كل معلومة على حدا.

ويقدم العدد الكبير لهذه النسب تحليل معلومات هامة عن الربحية وخدمة الدين، كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات أو التعرف على أساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن النسب المالية تعطي الفرصة لاختبار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار.

- نسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان.
- نسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية.
- نسب النشاط تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغيير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

(1) أوراغ خولة، مرجع سابق، ص 106.

(2) مويحي إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص ص 61-62.

ثانياً: استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار

تستخدم النسب في عدة قرارات مالية نذكر منها: (1)

1. استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات:

بحيث يمكن للشركة اتخاذ القرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي، والاسترشاد بالنسب المالية للشركات السائلة داخل القطاع الصناعي.

2. استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام:

تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة.

وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية رأس المال العامل ثم التدفق النقدي داخل رأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري، ترتبط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة رأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من الأهم والمخزين نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.

إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والأهم النقدية ومن المبيعات نظراً الطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات، فإذا كان الاقتراح متشابهاً للاستثمارات الحالية، فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة التقدير حجم الأصول المالية وأوراق الق بخص والمخزون التي تساعد على اتخاذ القرار المالي.

(1) مويحي إلياس، مرجع سابق، ص 63.

خلاصة الفصل:

تعتبر عملية اتخاذ القرار المالي من العمليات الروتينية في المؤسسة و التي يعلق عليها المساهمون أمالا كبيرة بهدف زيادة ربحيتهم و بالتالي ارتفاع في قيمة الثروة و تعظيم قيمة المؤسسة .

فالقرار هو الاختيار المدرك و الواعي من بين عدة بدائل متاحة أمام متخذ القرار بناء على درجة المخاطرة الأقل و عند عائد أكبر و تضع في المؤسسة هذه القرارات المالية المتمثلة في قرار التمويل الذي يجب أن يراعى في اتخاذه ضرورة الاختيار من المصادر التمويلية ذات التكلفة الأقل والذي يراعى الوضعية المالية للمؤسسة وحسن الاستخدام للهيكل التمويلي. وقرار الاستثمار الذي يخص الجانب الأيمن للميزانية لما له دور فعال في تحقيق التوازن في ميزانية المؤسسة هذا القرار يبني على أسس ومقومات تجعله ركيزة أساسية.

الفصل الثالث

دراسة حالة مطاحن كبرى للجنود G.M.S

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية للتحليل المالي واتخاذ القرارات المالية سنقوم بإسقاط المعلومات النظرية على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لولاية بسكرة وجمع المعلومات حول الموضوع للوصول إلى النتائج بعد تحليل هذه المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة لذلك إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كمايلي:

المبحث الأول : تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

المبحث الثاني : عرض الميزانية و جدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة للفترة (2014 - 2016)

المبحث الثالث: معالجة البيانات المقدمة من طرف المؤسسة

المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.

المطلب الأول: نظرة عامة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ، والتعريف بكل من الجانب القانوني والجبائي .

أولا : التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:

تعتبر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب استثمارا خاصا ، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال قدره 135 مليون دينار ، وهي شركة جزائرية إماراتية موقعها الجغرافي بلدية أوماش ، دائرة أورلال ، ولاية بسكرة . هذه البلدية مشهورة بالنشاطات الصناعية .

ولقد تم التحويل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة ذات أسهم حيث تم رفع رأس مال الاجتماعي ليصل إلى 300 مليون دينار في 04 جوان 2007 .
تبلغ المساحة الإجمالية للمؤسسة 54225 م².

تحتوي المؤسسة على أربع وحدات هي : وحدة إنتاج السميد والدقيق وهي الوحدة الرئيسية ،الوحدة الثانية هي وحدة الكسكس ونشاطها هي إنتاج الكسكس ، الوحدة الثالثة هي وحدة الاستيراد والتصدير للمواد الغذائية ومواد تغذية الأنعام لكنها ركزت نشاطها على استيراد القمح بنوعيه الصلب واللين ،اما الوحدة الرابعة فهي وحدة صوامع تخزين الحبوب تتواجد هذه الوحدة بميناء جن جن بجيجل حيث يعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب في إفريقيا.

كانت بداية أشغال انجاز المؤسسة على مراحل ثم بعد ذلك تلتها مرحلة الدخول الفعلي في عملية الإنتاج حيث بدأت وحدة الاستيراد والتصدير في 2000 وذلك باستيراد القمح الصلب واللين وبيعه في السوق الوطنية بهدف التعريف بالمؤسسة، أما بداية الأشغال لوحدة السميد والدقيق كان في أكتوبر من سنة 2000 وكانت نهاية الأشغال في جويلية سنة 2002 أما الإنتاج الفعلي لمنتج السميد والدقيق فكان في مارس 2003 كانطلاق فعلي ومستمر.

أما في ما يخص وحدة الكسكس فكانت بداية الأشغال في سبتمبر من سنة 2001 وانتهت في ديسمبر 2002 ودخلت مرحلة الإنتاج الفعلي في سبتمبر سنة 2003.

ثانيا:التعريف بالجانب القانوني لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب والتي بدأت نشاطها على مراحل ابتداء من سنة 1999 وهي مؤسسة منظمة ضمن شركات الأموال برأس مال قدره 300 مليون دينار، وتتمتع وفقا لأحكام القانون التجاري.

ثالثا:التعريف بالجانب الجبائي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب :

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب مؤسسة إنتاجية منظمة قانونيا تحت شركات الأموال شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة حيث أنها تخضع للنظام الحقيقي في تحديد الريح الضريبي وهذا طالما رقم أعمال في ارتفاع ، لهذا فهي مجبرة على مسك الدفاتر المحاسبية المنصوص عليها في المواد 9-10-11 من القانون التجاري .

ومن الناحية الجبائية فان المؤسسة تخضع إلى جميع الالتزامات الجبائية والنظام الضريبي متعلقين بالأشخاص المعنويين ،وتتمثل مختلف الضرائب في :

الضريبة على أرباح الشركات. **IBS** أساس الريح المحقق .

- الرسم على القيمة المضافة على جميع عمليات البيع.

- الرسم على النشاط التجاري والصناعي على أساس رقم الأعمال المحقق بمعدل 2%.

- الرسم العقاري على أساس جميع ممتلكات المؤسسة العقارية سواء كانت مبنية أو غير مبنية .

وقد استفادت المؤسسة من الامتيازات الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم 93-12

حيث استفادت من الامتيازات الضريبية الممنوحة في إطار النظام الخاص ،باعتبار أن بلدية أوماش مصنفة

ضمن الأنظمة الخاصة ، كما استفادت من الامتيازات الضريبية المنصوص عليها في الأمر رقم 01-03

وهذا فيما يخص الوحدة التي تم إنشاءها لتخزين القمح بولاية جيجل ، حيث تستفيد من الامتيازات الضريبية

الممنوحة في إطار النظام العام من الأمر 01-0

المطلب الثاني: أهمية وأهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

أولا: أهمية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:

تعتبر المؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع

استهلاكي واسع، وتتوجه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من

الجودة تنافسا به المنتجات الأخرى، وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الانتاج المتطورة وعموما فأهمية المؤسسة

يمكن أن تتجسد من خلال:

- تعتبر منتجات المؤسسة أساسية وضرورية المستهلك.
- تغطي المؤسسة جزءا كبيرا من حاجيات السوق.
- توفير مناصب شغل وامتصاص جزء من البطالة.
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي مما يمكنها من الاتصال بمناطق أخرة.

ثانيا : أهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:

بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه، وهي تقوي مركزها التنافسي أمام منافسة المؤسسات الأخرى، ويتسنى لها جذب الزبائن ودفعهم لطلب منتجاتها سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها تتمثل في:

- العمل على تلبية حاجيات السوق من المنتجات الغذائية .
- وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق.
- الوصول إلى موقع الزيادة في مجال تخصيصها.
- وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.
- تخفيض التكاليف بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية .
- توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل من أجل الوصول إلى التكامل الأمامي والخلفي

المطلب الثالث : تقديم وحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

أولا: التعريف بالجانب التنظيمي لوحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

تقسم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب إلى عدة مديريات ومصالح من أجل السير الحسن للمؤسسة وتسهيل عمليات الرقابة، وتعتبر وحدة الدقيق والفرينة الوحدة الرئيسية في المؤسسة والهيكل التنظيمي لهذه الأخيرة يعبر بشكل رئيسي عن مصالح ومديريات هذه الوحدة، حيث تشترك باقي الوحدات مهما في أغلب المديريات والمصالح.

يقدر عدد عمال المؤسسة بـ 187 عاطل موزعة على مختلف وظائف الوحدة ويمكن توضيح مستوى العمال حسب كل مديرية وعددهم لدى وحدة الدقيق والفرينة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02) : تصنيف العمال حسب المديريات لدى وحدة الدقيق والفرينة .

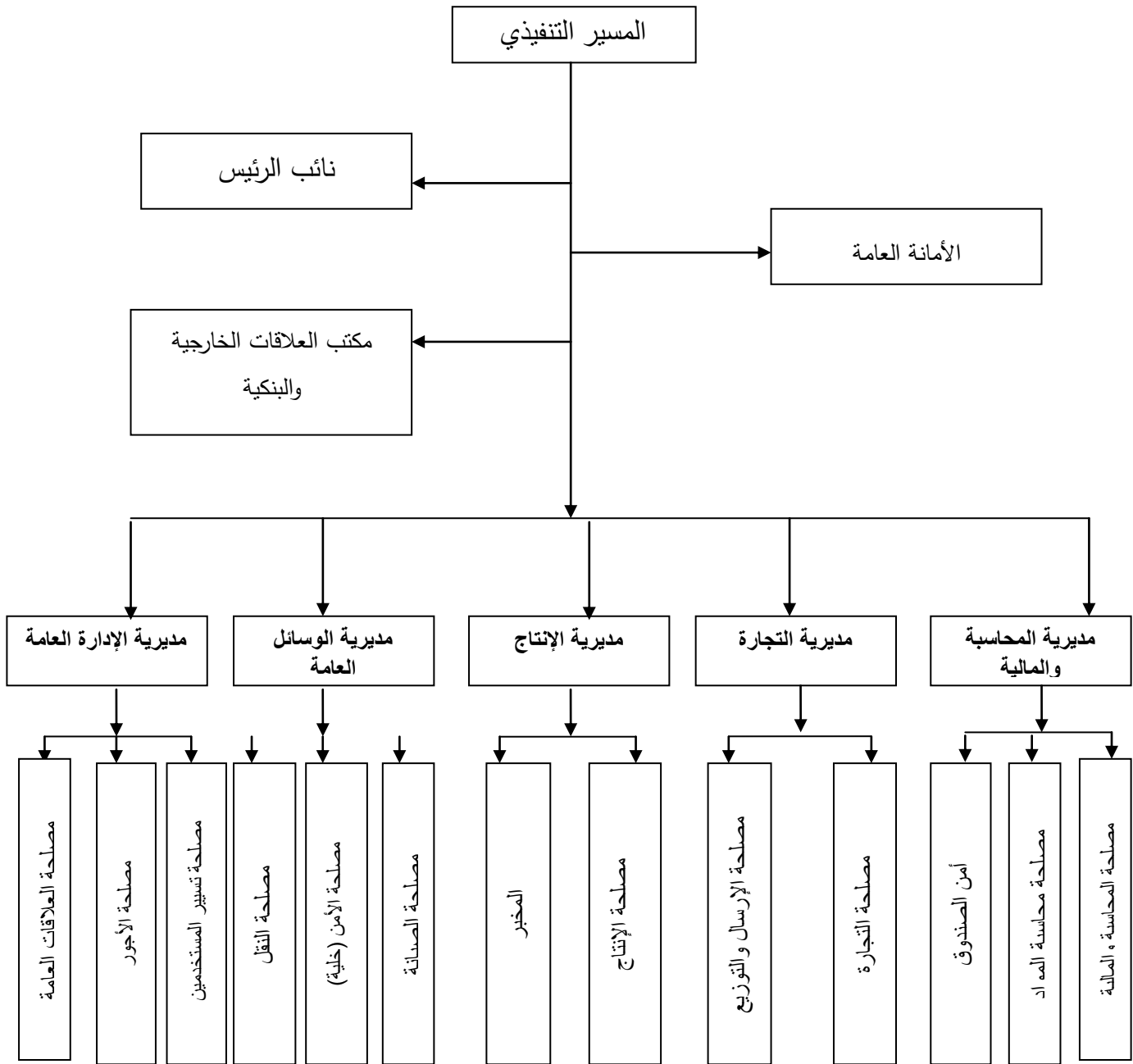
المديريات مستوى العمال	السير	نائب السير	الأمانة	مكتب العلاقات البنكية والخارجية	الإدارة العامة	التجارة	المالية والمحاسبة	الوسائل العامة	الإنتاج	المجموع
إطار	1	1	2	2	4	3	9	5	4	31
فني (تقني)	/	/	/	/	/	/	/	10	8	18
أعوان منفذين	/	/	/	/	/	22	/	30	86	138
المجموع	1	1	2	2	4	25	9	45	98	187

المصدر: من إعداد الطالب

الهيكل التنظيمي:

يوضح الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة فيما بينها:

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب



الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

المصدر : مديرية الإدارة العامة وحدة الدقيق والفريضة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

ثانيا : التعريف بالمديريات والمصالح بالمؤسسة

وتظهر مهام مكونات هذا التنظيم في ما يلي:

1/ المسير التنفيذي:

وهو مكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا و تقنيا و اتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة والتنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

2/ نائب المسير:

يقوم بمساعدة المسير في تسيير المؤسسة انطلاقا من مكتب في الجزائر العاصمة والإشراف على مكتب العلاقات الخارجية والبنكية بالجزائر وخارجها.

3/ مكتب العلاقات الخارجية والبنكية:

وهو مكتب تنسيقي لأعمال المؤسسة مع شركائها الأجانب " مجموعة الغزير للاستثمار بالإمارات العربية المتحدة "، وبين مختلف البنوك الوطنية والخارجية والمربين الأجانب مقره الجزائر العاصمة.

4/ الأمانة العامة:

مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر و الوارد، و كذا استقبال العملاء والزوار المديریات والمصالح. وتبليغ لتسهيل الاتصال بالمسير، واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المعلومات إلى مختلف المصالح.

5/ مديرية المحاسبة والمالية:

تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية والمالية للمؤسسة وتساوم في تطبيق وإنشاء البرنامج التجاري وتنفرد عنها:

❖ مصلحة المحاسبة العامة و المالية : تقوم بالمهام التالية:

- التقيد المحاسبي واعداد القوائم المالية.
- إعداد البرامج المالية والميزانيات التقديرية.
- تسيير جميع العمليات المحاسبية.

▪ العمل على تنظيم ومراقبة العمليات المالية والتصريحات الشهرية والسنوية وتتبع أرصدة الحسابات البنكية.

▪ تأمين ومراقبة تنفيذ العمليات الخاصة بالخبز.

▪ متابعة المهام الخاصة بالمؤسسة.

▪ مراقبة فواتير الشراء و تحرير الصكوك من أجل تسديد ديون الموردين.

❖ مصلحة محاسبة المواد :

تتكفل بالمتابعة اليومية لتحركات المواد (دخول وخروج)، وإنشاء كشف المبيعات وجدول الشراء والبيع والحالة التجارية للمبيعات.

❖ أمين الصندوق:

يقوم بتسديد مصاريف وأعباء المؤسسة وكذا تسديد أجور العمال و قبض المداخيل النقدية للمؤسسة.

6/ مديرية التجارة:

يتم التنسيق بين مصلحة التجارة ومصلحة الإنتاج، حيث يتم إرسال المخزونات لهذه المصلحة ليتم توزيعها حسب الأولوية كون أن الطلب أكبر من الإنتاج، حيث تقوم هذه المصلحة بدراسة الطلبية وترتيبها حسب الأولوية، حيث توضع في دفتر الطلبيات، هذا الأخير يتضمن تاريخ الطلبية، حجم المعاملات بالنسبة للزبون، حجم الحقوق، وذلك لتحقيق التوازن بين كمية المخزونات وحجم الطلبيات.

يشرف على العمليات السابقة رئيس مصلحة التجارة، كما يشرف أعوان هذه المصلحة على عمليات تسجيل البيع ومتابعة حقوق المؤسسة الخاصة لكل زبون هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى متابعة الفوترة ليتم بعدها إرسال الفواتير إلى مصلحة المحاسبة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم تصريح شهري إلى مصلحة الضرائب. كما | تقوم أيضا باستقبال الزبائن وكذلك تحديد نوعية الزيتون، ثم تطلب منه إحضار ملف خاص يتضمن:

- نسخة من بطاقة الرقم الجبائي.

- نسخة من البطاقة الشخصية أو رخصة السياقة.

- وصل طلبية فارغ مختوم عليه، وصل استقبال.

- نسخة من شهادة الميلاد.

- تصريح شرفي.

- نسخة مستخرجة من السجل التجاري.

كما يتم في مصلحة التجارة تحقيق الصفقات التجارية وكذا تحديد الطلبيات، والبحث عن أسواق جديدة وزبائن جدد، والعمل على مواجهة المنافسين وتحقيق أكبر قدر من المبيعات.

7/ مديرية الإنتاج:

تشرف على الإنتاج خصوصا من ناحية الجودة ومراقبة الوزن الحقيقي للإنتاج وتتمثل مهمتها في:

- التعريف بسياسة المنتج.

- تحديد أهداف المؤسسة على المدى الطويل والعمل على تقليص وقت التسليم وكلفة الإنتاج.

- المشاركة في تكوين خصوصيات المادة الأولية، والمنتج النهائي.

- تأمين إنتاج مادة خاصة وفقا لنظام التوعية.

- تطبيق تقنية منظمة التجهيزات الإنتاج والصيانة.

- تقرر سياسة الصيانة بالنصية للمؤسسة.

- تخفيض التكاليف التشغيلية للوظيفة التقنية.

- تشكيل برامج التكوين بالتنسيق مع مسؤول الإدارة العامة.

ويندرج تحت مديرية الإنتاج المصالح التالية:

أ- المخبر:

تتمثل مهمة المخبر في مراقبة المواد الأولية (القمح بنوعيه)، وكذا المنتج النهائي، وتحديد الخصائص التحليلية لمتابعة مدى استقرار النوعية، إذ لدى المخبر مطحنة صغيرة تجريبية تضمن اختبار عينات القمح المقترحة من قبل الموردين، وهذا من أجل تحديد مواصفات النوعية للمنتج النهائي، وهذا من أجل:

✓ إحترام مواصفات مراقبة الجودة، وكذا متابعة المادة الأولية عند وصولها.

✓ إمكانية المزج بين مختلف المواد الأولية لتحسين الجودة.

✓ إمكانية التخزين.

كما أن هنالك تحاليل أساسية على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وهي:

✓ تحديد نسبة رطوبة القمح وذلك لدراسة إمكانية تخزينه.

✓ الوزن النوعي (القمح بنوعيه).

✓ تحديد نسبة امتصاص الماء وهذا بالقصية للدقيق.

✓ نسبة المواد المعدنية.

✓ نسبة الجلوتين.

✓ تحديد نسبة الشوائب التي تستدعيها مواصفات الشراء، ترسل المعلومات إلى مدير الإنتاج لاتخاذ

القرار بالشراء أو عدمه.

كذلك يتم إرسال عينة من المنتج النهائي للمخبر لمراقبة مدى مطابقته للمواصفات والمقاييس المعمول

بها.

ب- مصلحة الإنتاج:

تشرف على السير الحسین للعمليات الإنتاجية من ناحية الجودة ومراقبة نوعية المنتج والمحافظة على

مستوى الجودة، تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- استقبال المواد الأولية.

- خلط القمح وتصفيته من الشوائب وتحضيره للطحن.

- وزن لقمح المصفي لمعرفة وزن الفضلات المصفاة .

- استقبال الأكياس.

- تخزين وتصريف المنتج.

- الصيانة الوقائية والفنية.

- تحضير الأجهزة ومراقبة النوعية والجودة.

يقوم مسؤول الإنتاج بمتابعة كل مراحل عملية الإنتاج حتى الوصول إلى المنتج النهائي الذي ترسل

عينة منه للمخبر الموجود على مستوى المؤسسة لمراقبة النوعية، مع العلم أن المصنع يتبع نظام تسيير

الإنتاج بالحاسب الآلي (GPAO).

8/ مديرية الوسائل العامة:

تعمل هذه المديرية على تمويل مصالح المؤسسة بالمستلزمات المختلفة (وسائل نقل، عتاد، معدات ..) وكذا مراقبتها باستمرار، واستقبال فواتير الموردين والقيام بالأشغال الخاصة بالمؤسسة، وتندرج تحتها المصالح التالية:

❖ مصلحة الصيانة:

وتهتم هذه المصلحة بصيانة و مراقبة كل تجهيزات الإنتاج، ووسائل النقل والتجهيزات الخاصة بالمؤسسة.

❖ مصلحة الأمن (خلية الأمن):

مهمتها الحرص على الأمن بالقضية للمؤسسة، وتقوم كذلك بتسجيل دخول وخروج الشاحنات وحمولتها فارغة و معبئة لضمان مطابقة كمية الحمولة مع الكمية الملونة في وصل الحمولة المشتراة.

❖ مصلحة النقل:

وتقوم هذه المصلحة بتسيير حظيرة المؤسسة وايصال الطلبيات إلى العملاء ونقاط البيع وكذلك نقل عمال المؤسسة.

9/ مديرية الإدارية العامة:

تحرص على تطبيق القوانين وضبطها وتندرج تحتها المصالح التالية:

❖ مصلحة تسيير المستخدمين:

هذه المصلحة مختصة بتسيير شؤون العمال من بداية العمل إلى نهاية العقد، وكذا توظيف وتصنيف العمال حسب الخبرة، وكذلك مراقبة العمال من حيث الغيابات.

❖ مصلحة الأجور:

تقوم بإعداد الأجور، وإعداد التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.

❖ مصلحة العلاقات العامة:

تعمل هذه المصلحة على القيام بجميع أنواع الأعمال التي تتعلق بالأعمال الإدارية الخارجية للمؤسسة مثل | صندوق الضمان الاجتماعي، مركز السجل التجاري، ... الخ.

أولا توصيف الجانب الإنتاجي للمؤسسة:

✓ تعتبر وحدة الدقيق والفرينة من أكبر المطاحن الخاصة في الجنوب الشرقي حيث تناظر طاقتها الإنتاجية فرع الرياض "سطيف" .

✓ تمتلك وحدة الدقيق والغريئة تجهيزات إنتاج المطحنة عصرية ومواكبة للتكنولوجيا فهي من مؤسسة (BULLHER) السويسرية ذات العلامة التجارية العالمية حيث تمتلك أجود وأحدث أنواع تكنولوجيا طحن الحبوب في العالم، تقدر الطاقة الإنتاجية النظرية لمطحنة الدقيق بـ : 220 طن/ يوم أما الطاقة النظرية لمطحنة الفرينة فهي 330 طن/ يوم، مع الإشارة بأن الطاقة الحالية النظرية للطحن والتي تبلغ 550 طن/ يوم قابلة للتوسع إلى: 1000 طن/ يوم.

✓ تشكيلة منتجات وحدة الدقيق والفرينة:

لقد دخلت وحدة الدقيق والفرينة السوق بتشكيلة واسعة من المنتجات، نظم كل واحدة منها عدة أصناف تختلف باختلاف أحجامها، لكي تستجيب لشريحة واسعة من العملاء. ويمكن توضيح تشكيلة المنتجات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03) : تشكيلة منتجات وحدة الدقيق والفرينة لمؤسسة (GMSud)

المنتج	النوع	سعة الكيس
الفرينة	عادية "الخيز"	25/50 كلغ
	ممتازة	01/02/05/10/25/50 كلغ
الدقيق	خشن	25 كلغ
	عادي درجة ثانية	25 كلغ
	ممتاز	05/10/25 كلغ
	سمولات	25 كلغ
النخالة		40/100 كلغ

المصدر: عن إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق من مصلحة محاسبة المواد

✓ النخالة تعتبر منتج ثانوي ينتج عن مخلفات إنتاج الدقيق والقرينة، وبوجه هذا المنتج إلى مربي الحيوانات أساسا ويعتبر كعلف أساسي لتغذيتها، وعمليا لا تحكم المؤسسة في كمية إنتاج هذه المادة كونها ترتبط بإنتاج الدقيق والقرينة.

المبحث الثاني: عرض الميزانية وجدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة للفترة (2014-2016)

المطلب الاول: الميزانية المالية للفترة (2014-2016)

الجدول رقم(04): الميزانية المالية جانب للأصول للفترة (2014-2016) مأخوذة من الملاحق

البيان	2014	2015	2016
أصول غير جارية	-	-	-
فارق بين الإقتناء	-	-	-
المنتوج الإيجابي أو السلبي	-	-	-
تشبيطات معنوية	-	-	-
تشبيطات عينية	-	-	-
أراضي	74715080.00	74715080.00	74715080.00
مباني	282255105.58	271039583.98	259824062.38
تشبيطات عينية أخرى	8607592.70	9084083.02	46394543.21
تشبيطات ممنوح امتيازها	-	130400982.48	-
تشبيطات يجرى انجازها	-	-	128000000.00
تشبيطات مالية	-	-	-
سندات موضوعة موضع معادلة	-	-	-
مساهمات أخرى وحسابات	-	-	-
دائنة ملحقه بها	-	-	-
سندات أخرى مثبتة	-	-	-
قروض وأصول مالية غير جارية	262339589.95	292706460.93	333740883.88
ضرائب مؤجلة على الأصل	380402.58	380402.58	380402.58
مجموع الأصول غير الجارية الثابتة	758698753.30	778326593.00	843054972.06
أصول جارية	-	-	-

86012336.32	119132697.02	71109993.93	الزبائن
28746923.75	32582582.20	45578800.75	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
11169190.09	12307543.46	13841527.40	المدينون الآخرون
167318841.45	153273185.64	113358142.86	الضرائب ومايشابهها
	-	-	حسابات دائمة أخرى واستخدامات مماثلة.
	-	-	الموجودات وما شابهها
	-	-	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
13709366.77	18207599.12	30270356.18	الخزينة
306956658.38	335503607.44	274158821.12	مجموع الأصول الجارية
1150011630.43	1113830200.44	1032857574.42	المجموع العام للأصول

الجدول رقم (05): الميزانية المالية جانب الخصوم للفترة (2014-2016) مأخوذة من الملاحق

2016	2015	2014	البيان
	-	-	رؤوس الأموال الخاصة
300000000.00	300000000.00	300000000.00	رأس المال الصادر
			رأس المال غير المطلوب
	-	-	العلاوات والاحتياطات
	-	-	فارق إعادة التقييم
		-	فارق المعادلة (1)
-67013139.86	356765.02	28386443.16	النتيجة الصافية
	-	-	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى

167918451.51	168275216.53	139888773.37	الترحيل من جديد
231036259.78	274212739.06	224006021.51	الحسابات بين الوحدات
-	-	-	حصة الشركة المدمجة (1)
-	-	-	حصة ذوي الأقلية
631941571.43	742131190.57	692281238.04	مجموع (1)
-	-	-	الخصوم غير الجارية
167160713.82	110530948.68	121478537.42	القروض والديون المالية
1608683.20	1608683.2	1608683.2	الضرائب المؤجلة والمرصدة لها
-	-	-	ديون أخرى غير جارية
-	-	-	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
168769397.02	112139631.88	123087220.62	مجموع (2)
-	-	-	الخصوم الجارية
326904701.53	243753771.22	204313704.02	الموردون وحسابات الملحقة
2690468.88	2543354.85	200304.77	الضرائب
19705491.57	13262251.91	11171106.97	الديون أخرى
-	-	-	خزينة سلبية
349300661.98	259559377.98	217489115.76	مجموع (3)
1150011630.43	1113830200.44	1032857574.42	المجموع العام للخصوم

المطلب الثاني: جدول حساب النتائج لفترة (2014-2016)

الجدول رقم (06): جدول حساب النتائج لفترة (2014-2016) مأخوذة من الملاحق

البيان	2014	2015	2016
رقم الأعمال	988546129.97	915322790.64	871576974.85
تغيير مخزونات المنتجات	67030799.06	36565980.98	20001905.57
المصنعة والمنتجات قيد التصنيع			
الإنتاج المثبت	0.00	0.00	0.00
إعانات الإستغلال	0.00	0.00	0.00
انتاج السنة المالية	1055576929.03	951887771.62	8915578880.42
المشتريات المستهلكة	-869722622.43	-804791306.97	-749998770.05
الخدمات الخارجية واستهلاكات أخرى	-20937976.82	-17628441.56	-59545925.06
استهلاك السنة المالية	-890660599.26	822419748.53	-809544695.10
القيمة المضافة للإستغلال	164916329.78	129468023.09	82034185.31
أعباء المستخدمين	-72829340.54	-67110075.06	-70757348.91
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-13004046.50	-45134675.23	-4276023.74
الفائض الاجمالي عن الاستغلال	79082942.74	57844882.8.8	7000812.66
المنتجات العملياتية الاخرى	17747312.76	4171433.52	157588.59
الاعباء العملياتية الاخرى	-506552.98	-60965.22	-6247026.24
التخصصات الامتلاكات	-109341007.14	-110162002.8	-113674459.47

60489529.47	92219552.62	75732246.34	والمؤونات الاستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
-52273555.34	44012500.93	62714941.73	النتيجة العمليانية
	0.00	88478.82	المنتوجات المالية
-14739584.53	-44361265.94	-24932332.07	الاعباء المالية
-14739584.53	-44361265.94	-24843853.25	النتيجة المالية
-67013139.86	-348765.02	37871088.48	النتيجة العادية قبل الضرائب
	-8000	-12000.00	الضرائب واجب دفعها عن النتائج العادية
0.00	0.00	-9472645.32	الضرائب المؤجلة (التغيرات) عن النتائج العادية
952225998.48	1048278757.76	1149144966.96	المجموع المنتوجات الانشطة العادية
1019239138.34	1048635522.78	-1120758523.80	مجموع اعباء الانشطة العادية
-67013139.86	356765.02	28386443.16	النتيجة الصافية للانشطة العادية
0.00	0.00	0.00	العناصر غير عادية - المنتوجات-
0.00	0.00	0.00	العناصر غير العادية -الاعباء
0.00	0.00	0.00	النتيجة غير عادية
-67013139.86	356765.02	28386443.16	النتيجة الصافية للسنة المالية

المبحث الثالث: معالجة البيانات المقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الاول: تحليل الميزانية المالية المختصرة :

سنقوم أولاً بإعداد الميزانية التالية المختصرة للسنوات التالية (2014، 2015، 2016) تحليل النتائج المتحصل عليها ، ثم اجراء المقارنة بينها.

• شكل الميزانية المالية المختصرة(2016/2015/2014)

جدول رقم (07): جانب الأصول الوحدة: دج

2016		2015		2014		البيان
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	الأصول
73.30	843054972.06	69.87	778326593.00	73.45	758698753.30	الأصول غير الجارية
26.69	306956658.38	30.12	335503607.44	26.54	274168821.12	الأصول الجارية
1150011630.43		1113830200.44		1032867574.42		المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية لمالية للسنوات (2016/2014)

جدول رقم(08): جانب الخصوم الوحدة : دج

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + خصوم غير جارية

2016		2015		2014		البيان
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	الخصوم
69.62	800710968.45	76.69	854270822.45	78.94	815368458.66	الأموال الدائمة
54.68	631941571.43	66.62	742131190.57	67.02	692281238.04	الأموال الخاصة

14.67	168769397.02	10.06	112139631.88	11.91	123087220.62	خصوم غير جارية
30.37	349300661.98	23.30	259559377.98	21.05	217489115.76	خصوم جارية
1150011630.43		1113830200.44		1032857574.42		المجموع

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية لمالية للسنوات (2016/2014)

التحليل من الجدولين السابقين نلاحظ مايلي:

1. الأصول الجارية:

نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول غير الجارية خلال سنتي 2014 و 2015 حيث قدرة هذه الزيادة بـ 19627839.76 دج وهذه الزيادة راجعة لزيادة في قيمة التثبيات العينية الأخرى بقيمة 2341728.9 دج وكذلك شملت هذه الزيادة التثبيات الجارية انجازها حيث قدرت بـ: 128000000 دج وهذا ما أدى إلى الزيادة في الأصول غير الجارية في هذه الفترة ، أما بالنسبة لسنتي 2015 و 2016 نلاحظ انخفاضا بقيمة 765222312.8 دج

2. الأصول الجارية:

نلاحظ وجود زيادة في الأصول الجارية خلال سنتي 2014 و 2015 حيث قدرت بـ: 61334786.32 دج وهذه الزيادة ناتجة عن الزيادة في قيمة الزبائن وقدرت بقيمة 18669943.78 دج وكذلك نلاحظ زيادة الأصول الجارية خلال سنتي 2015 و 2016 بقيمة 303601590.9 دج .

3. الأموال الخاصة :

نلاحظ من خلال الجدول أن الأموال الخاصة في زيادة خلال سنتي 2014 و 2015 حيث قدرت هذه الزيادة بقيمة 38902363.79 دج وفي سنتي 2015 و 2016 انخفضت بقيمة 53559854 دج.

4. الخصوم غير الجارية:

نلاحظ من خلال الجدول أن الخصوم غير الجارية خلال سنة 2014 قدرت بقيمة 123081238.04 دج أما في سنة 2015 قدرت بقيمة 112139631.88 دج ، فهي في حالة زيادة حيث قدرت بقيمة 49849992.53 دج ، وانخفضت في 2015 و 2016 بقيمة 56629765.14 دج

5. الخصوم الجارية : نلاحظ زيادة في الخصوم الجارية للسنة المالية 2014 و 2015 قدرت بقيمة 42070262.22 دج ، وفي سنة 2015 مع 2016 نلاحظ زيادة بقيمة 89741284 دج.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل التوازنات المالية

حتى تكون الوضعية للمؤسسة في حالة توازن مالي أن تمويل أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة وتمويل عناصر الأصول الجارية عن طريق خصوم جارية .

وللتأكد من مدى صحة الوضعية المالية لهذا تلجأ إلى استخدام المؤشرات المالية التي سبق ذكرها

في الفصل النظري وهي :

1.1 . رأس المال العامل :

✓ حساب رأس المال العامل الدائم (الصافي)

رأس المال العامل الدائم (الصافي) = الأموال الجارية - أصول غير جارية .

$$= \text{أصول جارية} - \text{خصوم جارية}$$

نقوم بحساب رأس المال العامل تبعاً لمنظورين هما : منظور أعلى الميزانية وهو الذي يعبر عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة ومنظور أسفل الميزانية الذي يعبر عن الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل .

الأصول الثابتة هي : تشبيبات معنوية ، تشبيبات عينية أخرى، تشبيبات مالية .

جدول رقم (09): حساب رأس مال العامل

البيان	2014	2015	2016
رأس المال العامل	815368458.66	854270882.42	800710968.45
من منظور أعلى الميزانية	-	-	-
	758698753.30	778326593.00	843054972.06
	=	=	=
	56669705.36	75944229.45	42344003.61
رأس المال العامل	274168821.12	1113830200.44	306956658.38
من منظور أسفل الميزانية	-	-	-
	217489115.76	259559377.98	349300661.98
	=	=	=
	56669705.36	75944229.45	42344003.61

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2014-2016)

التحليل :

نلاحظ من الجدول أن المؤسسة حققت رأس المال العامل الصافي.

قدر خلال سنة 2014 بقيمة 56669705.36 دج وفي سنة 2015 قدر بقيمة 75944229.45 دج أما بالنسبة لسنة 2016 نلاحظ عجز قدر بـ (رأس المال العامل سالبا بقيمة 42344003.61 دج هذا يدل على أن الأموال الدائمة غير قادرة على تغطية أصول غير جارية.

• حساب رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - أصول غير جارية

= الأصول المتداولة - مجموع الديون .

جدول رقم(10): حساب رأس المال العامل الخاص

البيان	2014	2015	2016
أموال الخاصة	692281238.04	742131190.57	631941571.43
-	-	-	-
أصول غير جارية	758698753.30	778326593.00	843054972.06
=	=	=	=
رأس المال العامل الخاص	-66417515.26	-36195402.43	-211113400.6

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2014-2016)

التحليل :

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأسمال عامل سالب خلال ثلاث سنوات من 2014 إلى

2016 ، أي أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها غير جارية انطلاقا من أموالها الخاصة وبالتالي تلجأ

إلى الأموال الخارجية لتغطية أصولها الثابتة .

• حساب رأس المال العامل الأجنبي: رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

الجدول رقم (11) : حساب رأس المال العامل الأجنبي

البيان	2014	2015	2016
مجموع الخصوم	1032857574.42	113830200.44	1150011630.430
-	-	-	-
الأموال الخاصة	692281283.04	742131190.57	631941571.43
=	=	=	=
رأس المال العامل الأجنبي	340576291	371699009.5	518070059

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2014-2016)

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال ثلاث مما يعني اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل لتمويل نشاطها.

• حساب رأس المال العامل الاجمالي :

رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الأصول المتداولة

الجدول رقم (12) : حساب رأس المال العامل الاجمالي

البيان	2014	2015	2016
رأس المال العامل الاجمالي	2741668821.12	335503607.44	306956658.38
=			
مجموع الأصول الجارية			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2014-2016)

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول تزايد في رأس المال العامل الاجمالي بمقدار 2708118460.7 دج من سنة 2014 إلى 2015، ويعد ذلك إلى تغطية جميع أصولها المتداولة والتي تستعمل لدورة استغلالية واحدة أي أن المؤسسة خلال هذه الفترة تمتلك سيولة معتبرة ولكنها انخفضت في سنة 2016 بمقدار 28546949.06 دج .

- احتياجات في رأس المال العامل: احتياجات رأس المال العامل = (أصول جارية - خزينة أصول خصوم جارية - خزينة خصوم)

جدول رقم (13): احتياجات في رأس المال العامل

البيان	2014	2015	2016
أصول جارية	27418821.12	33503607.44	306956658.38
خزينة أصول	30270356.18	18207599.12	13709366.77
خصوم جارية	217489115.76	259559377.98	349300661.98
خزينة خصوم	00	00	00
احتياجات رأس المال العامل	26409349.18	-244263369.7	-56053370.37

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2014-2016)

التحليل :

نلاحظ في سنة 2014 أن مؤسسة موارد تمويلية وفي سنة 2015 و 2016 نتيجة سالبة هذا يعني أن لا يوجد عناصر بحاجة إلى التمويل.

- الخزينة = خزينة أصول - خزينة خصوم

جدول رقم(14): حساب رأس المال العامل الاجمالي

البيان	2014	2015	2016
خزينة أصول	30270356.18	18207599.12	13709366.77
-	-	-	-
خزينة خصوم	00	00	00
=	=	=	=
الخبزينة	30270356.18	18207599.12	13709366.77

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2014-2016)

التحليل:

نلاحظ أن الخزينة المؤسسة كانت موجبة هذا ما يفسر بأن رأس مال العامل غطى تغطية كلية احتياجات المؤسسة من رأس المال العامل وهذا يرجع إلى اتخاذ المؤسسة استراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى مستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية لغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة .
اتخاذ المؤسسة استراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية لغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة .

المطلب الثالث: تحليل النسب المالية

اولا: نسب السيولة

جدول رقم(15): نسب السيولة

نسبة السيولة	العلاقة	2014	2015	2016
نسبة السيولة العامة	$100 \times \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	%1.26	%1.29	%0.87
نسبة السيولة السريعة	$100 \times \frac{\text{الأصول الجارية - المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$	%1.05	%1.17	%0.79
نسبة السيولة الجاهزة	$100 \times \frac{\text{الخزينة (الخزينة الأصول)}}{\text{الخصوم الجارية}}$	%0.13	%0.07	%0.03

1/نسبة التداول (السيولة العامة):

نلاحظ من خلال الجدول أن النسب المتحصل عليها تقدر بـ 1.26% و 1.29%، و 0.87%، بالنسبة للسنوات الثلاثة على التوالي 2014، 2015 و 2016 فكانت النسبة عالية خلال سنتي 2015 و 2016 وهنا نلاحظ أن المؤسسة في وضعية جيدة وفي حالة تحسن ، حيث أن النتيجة المتحصل عليها تدل على أن المؤسسة القدرة على السداد ، أي بمعنى وجود فائض من الأصول الجارية بعد تغطية كل الخصوم الجارية

أما في سنة 2016 نلاحظ أن وضعية المؤسسة صعبة لأن الأصول الجارية لم تغطي الخصوم الجارية هناك عجز .

2/نسبة السيولة السريعة:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة في سنة 2016 تقدر بـ 0.79 % وهي حسنة على العموم أما بالنسبة لسنتي 2014 و 2015 قدرت بـ 1.05% و 1.17% على التوالي السيولة هناك غير جيدة الأمر الذي يشكل خطر على المؤسسة في عدم قدرتها على السداد للديون في الأوقات المحددة ، وهنا يجب على المؤسسة إعادة النظر في تحصيل مدينها.

$$\text{أموال دائمة} = \text{الأموال خاصة} + \text{خصوم غير جارية}$$

3/نسبة السيولة الجاهزة:

تعد هذه النسبة أكبر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مدينها نلاحظ من خلال الجدول لأن نسبة السيولة الجاهزة قدرت بـ 0.13% و 0.07% بالنسبة لسنتي 2014 و 2015 على التوالي وتشير هذه النسبتين إلى أن المؤسسة لا تجد صعوبة في مواجهة التزامها المستحقة أما في سنة 2016 حققت نسبة ضعيفة قدرت بـ 0.03% أي أن المؤسسة معرضة لصعوبات مالية عكس سنتي 2014 و 2015.

ثانيا:نسب الربحية (المردودية)

جدول رقم (16): نسب الربحية (المردودية)

2016	2015	2014	السنوات البيان
-67013139.86	356765.02	28386443.16	النتيجة الإجمالية الصفافية
1150011630.43	1113830200.44	1032857574.42	مجموع الأصول
0.05	3.20	0.02	نسبة ربحية الأصول
-67013139.86	356765.02	28386443.16	النتيجة الإجمالية الصفافية
891578880.42	915321790.64	988546129.97	رقم الأعمال
0.07	3.89	0.02	نسبة ربحية النشاط
-67013139.86	356765.02	28386443.16	النتيجة الإجمالية الصفافية
631941571.43	742131190.57	692281238.04	مجموع الأصول الخاصة
0.1	4.80	0.04	نسبة ربحية الأموال الخاصة

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج للسنوات (2014-2015)

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أن كل النتائج المحسوبة كلها موجبة خلال سنة (2014-2015)، وهذا يدل على كفاءة المديرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة. أما بالنسبة لسنة 2016 كانت سالبة أي المؤسسة حققت خسارة .

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب للفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2016 بحيث قمنا بتحليل الميزانية وحسابات النتائج باستخدام أدوات التحليل المالي والتمثلة في التوازنات المالية والنسب المالية ، وقد أظهرت هذه المؤشرات أن المؤسسة تمر بوضعية حسنة إلى توجد بعض اختلالات خلال الفترة المدروسة ، الأمر الذي يحتم على مسيرها اتخاذ الإجراءات التصحيحية .

خاتمة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الإقتصادية تبين لنا بوضوح أن التحليل المالي أمراً ضرورياً والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة ولقد اخترنا في بحثنا هذا أهم أدوات المستخدمة في تحليل المالي داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، ولا يأتي لها ذلك إلا بالاعتماد ها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي.

وقد تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي وسيلة لاتخاذ القرارات، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرارات والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها صورة شفافة.

الإجابة عن الفرضيات:

بناء على النتائج التي أفرزتها عملية التحليل يمكن الإجابة على الفرضيات كما يلي:

نتيجة الفرضية الرئيسية:

للتحليل المالي دور في اتخاذ القرارات المالية من خلال الكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة.

قبول الفرضية

التحليل المالي من خلال استخدام المؤشرات والنسب المالية يسمح بتحديد الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة وبالتالي يمكن للمسيرين اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالعديد من الجوانب المالية:

كالتوازن المالي، اختيار الهيكل المالي الذي يمثل مصادر التمويل التي تستخدمها في تمويل أصولها تحديد مقدار السيولة والربحية واتخاذ القرارات بشأن حجز الأرباح أو إعادة استثمارها، ويمكن تأكيد هذه النتائج من خلال الإجابة على الفرضيات الفرعية:

نتيجة الفرضية الفرعية الأولى:

يتضح دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات من ناحية توضيح مدى التوازن أو الاختلال المالي.

قبول الفرضية

من خلال نتائج مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رؤوس الأموال العاملة والنسب المالية المختلفة يمكن تحديد مسار وتوجه المؤسسة المالي ومدى سلامة مركزها المالي أو ضعفه ومعرفة مدى قدرتها على تمويل استثماراتها طويلة الأجل بمواردها طويلة الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل بمواردها قصيرة الأجل، وقدرتها أيضا على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.

نتيجة الفرضية الفرعية الثانية:

يتضح دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات من ناحية اختيار الهيكل المالي (مصادر التمويل).

قبول الفرضية:

من خلال نتائج التحليل المالي يتضح دوره في تحديد أفضل هيكلية مالية تعتمد عليها المؤسسة في تمويل استثماراتها من خلال تحديد تكلفة رأس المال ومقارنتها بالعائد، حيث تجنبها الوقوع في سوء اختيار مصادر التمويل الناتجة عن الاختيار العشوائي.

نتيجة الفرضية الفرعية الثالثة:

يتضح دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات من ناحية تحديد السيولة والربحية.

قبول الفرضية:

تسهم نتائج التحليل المالي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسيولة من خلال تحديد نسب السيولة في كل سنة، وكذا اتخاذ قرار إعادة استثمار الأرباح أو تبني سياسة حجز الأرباح.

نتائج البحث

- ✓ يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها.
- ✓ يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة واداة لاتخاذ القرارات وترشيدها لانه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة.
- ✓ اهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات من خلال معرفة قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها.
- ✓ اعتبار مؤشرات التوازن المالي والنسب من اهم الادوات التحليلية التي تقود المسير المالي الى اتخاذ القرارات الرشيدة.

الاقتراحات والتوصيات

- ✓ تدرب متخذ القرارات الإدارة في مجال التحليل المالي و عقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما ساهم في زيادة قدرة متخذ القرارات على التعامل فعالة مع نتائج التحليل المالي.
- ✓ تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الادارية التي تتطلب قرارات صعبة.
- ✓ نوصي بان تقوم شركة G.M.S بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع شركات اخرى في نفس المجال باستمرار لان ذلك يعطي تقييم لوضع الشركة ومن ثم العمل على تحسين ذلك الوضع من ناحية ادارية ومالية.

آفاق البحث:

ولا ندعي كمال بحثنا ولا ننفي قصورا من جهدنا إلا أننا نأمل قد وفقنا ولو بشيء قليل في الإجابة على إشكالية موضوع بحثنا، وفي هذا المجال لا يمكن أن نقول أننا قد أجبنا على كل جزئيات الموضوع غير أننا توخينا كل جهد في الإجابة على إشكاليته، غير أن هذا البحث يمكن أن يثير مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون إشكاليات لبحوث مستقبلية .

- التحليل المالي للقوائم المالية .
- التحليل المالي والمؤشرات المالية .
- دور القوائم المالية في تفعيل عملية اتخاذ القرارات

قائمة المراجع

الكتب:

- 1) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التيسير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.
- 2) بوقرة رابح ، بحوث عمليات مدخل اتخاذ القرارات، الجزء الثاني، مطبعة الثانية، سطيف ، الجزائر ، 2012.
- 3) حمزة الشمخي ، وآخرون ، إدارة مالية الحديثة (منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات) ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 1998.
- 4) سعدون مهدي الساقى وآخرون، الإدارة المالية النظرية التطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، 2007.
- 5) عبد الستار الصياح وسعود العامدي، الإدارة المالية (أطر نظرية وحالات عملية) ط3، دار وائل للنشر 2007.
- 6) عبد الستار الصياح، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية ، ط3 ، دار وائل للنشر ، 2007.
- 7) عبد المطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدار الجامعية 2006.
- 8) علي خلف عبد الله ، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف على الإنحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.
- 9) علي عباس ، الإدارة المالية ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.
- 10) فايز الزغبى ، محمد ابراهيم عبيدات ، أساسيات الإدارة الحديثة المستقبل، والتوزيع الأردن، 1997.
- 11) فهمي مصطفى الشيخ ، تحليل مالي ، بدون دار نشر، رام الله ، فلسطين، 2008.
- 12) محمد فريد الصحن و عبد الغفار حنفي، ادارة الاعمال ،الدار الجامعية للنشر،سنة 1991.
- 13) محمد مطر، الإطار النظري والتطبيقات العلمية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1990.
- 14) مفلح عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي دار المستقبل للنشر ،عمان 2000.
- 15) منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ، 2005.
- 16) نواف كنعان، اتخاذ قرارات إدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان ، 2003.

- 17) وليد ناجي الحياي ، اتجاهات حديثة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، بدون دار نشر 2004 .
- الرسائل الجامعية:**
- 18) أوراغ خولة، مساهمة التحليل المالي للمؤسسة في اتخاذ القرارات الحالية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والحسابية جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016 .
- 19) أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016/2015.
- 20) أوعمران وردة ، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة تطبيقية للوضع المالية بواسطة التحليل المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة - OPGI)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة آكلي محند أوالحاج، البويرة، سنة 2014 /2015.
- 21) بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، 2009/2008
- 22) حريز كنزة ، أهمية تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة في اتخاذ القرارات الإستثمارية دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016.
- 23) سعاد لحوحي، دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2017.
- 24) سليمان عبد الحكيم، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012-2013.
- 25) سمية لزغم، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية جامعة ورقلة ، 2012.

قائمة المصادر والمراجع

- (26) صابر عباسي ، دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة عينة من المؤسسات في قطاع المحروقات) ، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2015.
- (27) طيار عبد الجليل، مساهمة الإتصال التنظيمي في اتخاذ القرار دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه فرع بسكرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016.
- (28) مويحي إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي جامعة محمد خيضر بسكرة.
- (29) ناجي نسرين ، دور المراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرار دراسة الحالة بمؤسسة نפטال بكشيدة فرع مقاطعة باتنة GBL، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016.
- (30) نجار حياة ، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015 جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.
- (31) اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييمه أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع إدارة أعمال جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009/2008.

المؤتمرات والملتقيات:

- (32) مداني بن بلغيث وعبد القادر دشاش ، مداخلة بعنوان انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مطاحن الواحات ، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي (ISA) والمعايير الدولية للمراجعة (IFRS) يومي 13 و14 ديسمبر 2011 جامعة ورقلة .

الطلائق

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

PERIODE DU:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-67 013 139,86
Autres capitaux propres - Report à nouveau		167 918 451,51
Comptes de liaison	R1L10	231 036 259,78
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		631 941 571,43
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	R2L01	167 160 713,82
Impôts (différés et provisionnés)	R2L02	1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		168 769 397,02
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	326 904 701,53
Impôts	R3L02	2 690 468,88
Autres dettes	R3L03	19 705 491,57
Trésorerie passif		
TOTAL III		349 300 661,98
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 150 011 630,43

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

PERIODE DU:01/01/16 AU 31/12/16

COMPTES DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2016
Ventes et produits annexes		871 576 974,85
Variation stocks produits finis et en cours		20 001 905,57
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		891 578 880,42
Achats consommés		-749 998 770,05
Services extérieurs et autres consommations		-59 545 925,06
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-809 544 695,10
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		82 034 185,31
Charges de personnel		-70 757 348,91
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 276 023,74
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		7 000 812,66
Autres produits opérationnels		157 588,59
Autres charges opérationnelles		-6 247 026,24
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-113 674 459,82
Reprise sur pertes de valeur et provisions		60 489 529,47
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-52 273 555,34
Produits financiers		
Charges financières		-14 739 584,53
VI-RESULTAT FINANCIER		-14 739 584,53
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-67 013 139,86
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		952 225 998,48
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 019 239 138,34
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-67 013 139,86
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-67 013 139,86

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

PERIODE DU:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	R1S1L1			
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	R1S3L1	74 715 080,00	0,00	74 715 080,00
Bâtiments	R1S3L2	427 467 260,74	167 643 198,35	259 824 062,38
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	755 729 181,02	709 334 637,82	46 394 543,21
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	R1S4L1	137 575 129,94	9 575 129,94	128 000 000,00
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	342 609 683,88	8 868 800,00	333 740 883,88
Impôts différés actif	R1S5L5	380 402,58	0,00	380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 738 476 738,16	895 421 766,10	843 054 972,06
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		28 746 923,75	0,00	28 746 923,75
Créances et emplois assimilés				
Clients		122 592 232,32	36 579 896,00	86 012 336,32
Autres débiteurs	R2S2L2	11 169 190,09	0,00	11 169 190,09
Impôts et assimilés	R2S2L3	167 318 841,45	0,00	167 318 841,45
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	R2S3L2	13 709 366,77	0,00	13 709 366,77
TOTAL ACTIF COURANT		343 536 554,35	36 579 896,00	306 956 658,38
TOTAL GENERAL ACTIF		2 082 013 292,54	932 001 662,10	1 150 011 630,43

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OLIVACHE BISKRA

EXERCICE 01/01/14 AU 31/12/14

PERIODE DU 01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrens		74 716 080,00		74 716 080,00
Bâtiments		427 467 260,74	145 212 166,15	282 255 094,59
Autres immobilisations corporelles		711 651 964,97	703 264 272,17	8 387 692,80
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours		137 575 126,34	7 174 147,45	130 400 978,89
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Hors et autres actifs financiers non courants		271 203 386,95	3 866 900,00	267 336 486,95
Impôts différés actif		380 402,58		380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 623 236 126,01	654 519 374,76	968 716 751,25
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		45 578 900,75		45 578 900,75
Créances et emplois assimilés				
Clients		105 279 907,93	34 966 644,00	70 313 263,93
Autres débiteurs		13 841 527,40		13 841 527,40
Impôts et assimilés		113 366 142,96		113 366 142,96
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésoorerie		33 270 356,18		33 270 356,18
TOTAL ACTIF COURANT		208 026 466,12	34 966 644,00	173 059 822,12
TOTAL GENERAL ACTIF		1 831 262 592,13	689 486 018,76	1 141 776 569,13

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE 01/01/14 AU 31/12/14

PERIODE DU 01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		28 386 443,16
Autres capitaux propres - Report à nouveau		139 888 773,37
Comptes de liaison		224 006 021,51
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		692 281 238,04
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		121 478 537,42
Impôts (différés et provisionnés)		1 008 063,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		123 087 220,82
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		204 313 704,03
Impôts		2 304 304,77
Autres dettes		11 171 106,97
Trésorerie passif		
TOTAL III		217 489 115,76
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 032 857 574,42

Minoterie Sémoulerie

ZONE D'ACTIVITE OLMACHE BISKRA

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

PERIODE LU:01/01/14 AU 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2014
Ventes et produits annexes		988 546 129,97
Variation stocks produits finis et en cours		97 030 795,06
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 055 576 929,03
Achats consommés		-809 722 622,43
Services extérieurs et autres consommations		-20 937 976,02
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-890 660 598,26
III-VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		164 916 329,78
Charges de personnel		-72 829 340,54
Impôts, taxes et versements assimilés		-13 004 046,50
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		79 082 942,74
Autres produits opérationnels		17 147 312,70
Autres charges opérationnelles		-506 552 989
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-109 341 037,14
Reprise sur pertes de valeur et provisions		75 702 240,34
V- RESULTAT OPERATIONNEL		62 714 941,73
Produits financiers		88 478,82
Charges financières		-24 932 332,07
VI-RESULTAT FINANCIER		-24 843 853,25
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		37 871 088,48
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-12 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-9 472 645,32
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 149 144 946,96
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 120 758 523,90
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		28 386 443,16
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		28 386 443,16

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE: 01/01/15 AU 31/12/15

PERIODE DU:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou nul				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains		74 715 080,00		74 715 080,00
Bâtiments		427 467 260,74	156 427 676,75	271 039 583,98
Autres immobilisations corporelles		714 173 436,58	705 089 353,66	9 084 083,02
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours		137 575 129,94	7 174 147,46	130 400 982,48
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		303 792 480,93	11 086 000,00	292 706 480,93
Impôts différés actif		380 402,58		380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 658 103 770,77	879 777 177,77	778 326 593,00
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		32 582 582,20		32 582 582,20
Créances et emplois assimilés				
Clients		153 302 341,02	34 169 644,00	119 132 697,02
Autres débiteurs		12 307 543,46		12 307 543,46
Impôts et assimilés		153 273 185,64		153 273 185,64
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		18 207 599,12		18 207 599,12
TOTAL ACTIF COURANT		369 673 251,44	34 169 644,00	335 503 607,44
TOTAL GENERAL ACTIF		2 027 777 022,21	913 946 821,77	1 113 830 200,44

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE: 01/01/15 AU 31/12/15

PERIODE DU:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-358 765,02
Autres capitaux propres - Report à nouveau		168 275 216,53
Comptes de liaison		274 212 739,08
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		742 131 190,57
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		110 530 948,68
Impôts (différés et provisionnés)		1 638 883,23
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		112 139 531,88
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		243 753 771,22
Impôts		2 543 354,85
Autres dettes		13 262 251,91
Tresorerie passif		
TOTAL III		259 559 377,98
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 113 830 200,44

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE 01/01/15 AU 31/12/15

PERIODE DU 01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2015
Ventes et produits annexes		515 321 790 64
Variation stocks produits finis et en cours		36 565 980 08
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		951 887 771 62
Achats consommés		-804 791 306 67
Services extérieurs et autres consommations		-17 029 441 06
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-822 419 748 53
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		126 468 023 09
Charges de personnel		-67 110 075 06
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 513 465 23
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		57 844 482 60
Autres produits opérationnels		4 171 433 52
Autres charges opérationnelles		-50 965 22
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-110 152 002 60
Reprise sur pertes de valeur et provisions		92 219 552 62
V- RESULTAT OPERATIONNEL		44 012 608 83
Produits financiers		
Charges financières		-44 351 265 54
VI-RESULTAT FINANCIER		-44 351 265 54
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-349 765 02
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-3 000 00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 048 279 767 76
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 048 635 522 78
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		358 765 02
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		358 765 02